قانون الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وعقلية التبعية

التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

غير شرع اللّه هَوان ولو كان الشعبُ يريد

التحرير — الاحد 7 ذو القعدة 1441هـ الموافق لـ 28 جوان 2020 م العدد 297 الثمن 700م — التحرير

اعتصام الكامور 2 : لا يُلدغ المؤمن من جحر واحد مرّتين

الاشتباكات الحدودية بين الصين والهند

ثلاثة نماذج حديثة تؤكّد على انتهازية أمريكا في احتكارها للتكنولوجيا

كلمة العدد

غير شرع اللّه هَوان ولو كان الشعبُ يريد

الدّيمقراطيّة صنم هذا العصر يُجرّ النّاس إلى معبدها (أو قل جحرها) بتعويذة «سحريّة» هي «الشعب يريد» وهي الأداة التي يستعملها المستعمر في الهيمنة على العالم ومن العالم الإسلامي، حيث سيقت الشعوب بالمكر والخداع إلى جحر الديمقراطية فدخلوه، فكانت الدّيمقراطيّة هي الغطاء عن العملاء وبائعي الشعوب، فبها يصل كلّ من يريد السيّد الأوروبي إيصاله، بها وصل نبيل القروي، وراشد الغنّوشي وقيس سعيّد، وبها عادت وجوه بن علي رغم جرائمهم. وجوه متباعدة في الظّاهر لكنّها في الحقيقة دمى تحرّكها الأيادي الخفيّة. الظّاهرة في لعبة خطرة بل قذرة قناعها « الشّعب يريد».

في تونس ثار الناس على أوضاعهم المتردية وهبوا ذات شتاء هبة الرجل الواحد وقرروا كسر القيود وأصفاد الظلم، وخرجت الحشود مرددة «الشعب يريد إسقاط النظام» فارتعدت فرائص شياطين الغرب خوفا من انفلات الأمر من أيديهم. المطالبة بإسقاط النظام أربكتهم فتقاطروا على تونس واستنفروا كلّ عملائهم والمنبهرين بثقافتهم لاحتواء شعار « الشعب يريد إسقاط النّظام» ورُفعت الدّيمقراطيّة لركوب الموجة وتوجيه الشّعار نحو الدّيمقراطيّة زاعمين أنّ الدّيمقراطيّة هي التجسيد الفعلي لإرادة الشّعب ولم تهدأ حركة السفراء ومبعوثي القوى الاستعماريّة حتّى وقع توجه جهود الثّوار نحو انتخابات المجلس التأسيسيّ، فوضع دستور علماني (إشراف مباشر من الغربيين)، ثمّ انتخابات 2014 وسيق الشعب إلى سوقا تحت شعار «إرادة الشعب» التي اختزلوها في الانتخابات (التي تتمّ وفق قانون خبيث لا يوصل إلا من يرضى عليه السيّد الأوروبي) فلم تتخط «إرادة الشعب» حاجز تغيير بعض القائمين على النظام، وتنفس الكهنة كهنة معابد الديمقراطية الصّعداء، فعجلهم الصّنم لم يُمسّ بسوء، بل علا خواره أكثر فأكثر وهرع للسجود بين يديه عدد أكثر من المغفلين والدراويش وضعاف العقول والنفوس.

رحل «بن علي» وبدأ الشعب يعبر عما يريده، وبعبارة أوضح وأدق، صار كلّ فرد من أفراد الشّعب يقول ما يشاء، لكنّ التوجّه العامّ وقع تحديده بضغوط القوى الدّوليّة الأجنبيّة وبخضوع فئة من محترفي السياسة في بلادنا، فالمطالبة بمجلس تأسيسي كانت الخطوة الأولى للسيطرة على الجموع الحاشدة، ثمّ كانت صياغة دستور جديد قديم صاغه الأجنبيّ وصادق عليه نواب التأسيسيّ كرسوا من خلاله ما يريدون هم لا ما يريده الشعب نظاما ديمقراطيّا أبعد أحكام الإسلام الذي يريده الشعب ويحبّه، ثمّ كانت انتخابات 2014 التي شهدت عزوفا جماعيّا، ليتمادوا في معصية الخالق ومنازعته عزّ وجلّ في التشريع. وتزداد معاناة الشعب. وتحت نفس الشعار الكاذب الشعب يريد وأنّ ما حصل كان من إرادة الشعب،

ومرت السنوات واشتد القحط وتعمّق الجراح وبات الشعب أهون عليهم من الجعلان، فسيق الشّعب مرّة أخرى إلى الانتخابات في حال من انعدام الثّقة في كلّ الطبقة السياسيّة. وعادت خشية كهنة الديمقراطية على صنمهم من السقوط خاصة لأن خدعة التغيير عبر الانتخابات بدأت تنكشف وهذا ما ترجمته نسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات التشريعية الأخيرة. صيحات فزع، ارتباك وهلع إلى درجة أن بعض الكهنة أقروا بأن الانتخابات الديمقراطية لا تغير أحوال الناس وإنما الغاية الحقيقية منها هو أن يظل الوثن ثابتا في مكانه والناس من حوله رُكّعا سجدا لا يبغون عنه حولا وأن لا يولوا وجوههم شطر شرع الله لأن وجوده في حياة الناس يخلصهم من ظلم وجور العباد ويقطع دابر الاستعمار.

نعم ارتفع الوعي لدى الناس وأصبحت إمكانية معرفة أصل الداء ممكنة، فكان لا بدّ من قطع طريق هذا الوعي. فتمّ إقحام قيس سعيّد أستاذ القانون الدّستوري وجها جديدا وبمواصفات جديدة (أهمّها أن لا يكون قد انتمى إلى الطّبقة السياسيّة) غمار الانتخابات على صهوة شعار «الشعب يريد» سلاحه اختلافه عن كل مكونات الطبقة السياسية في تونس، وحملة انتخابيّة مختلفة عن المعتاد، لا بهرج فيها ولا صخب، وكلمات يُحبّها النّاس (عدل الفاروق عمر ابن الخطّاب، التطبيع مع إسرائيل خيانة عظمى) فارتفعت أسهمه والتفت إليه الناس وصار أملا جديدا في التغيير، لكنّ المبهورين به لم ينتبهوا إلى حرصه الشديد على الالتزام بالدستور وتشبثه بالقوانين وأنه جاء ليكرس علوية القانون.

ولكن أي دستور وأي قوانين؟

هو نفس الدستور الذي وُضع بإشراف مباشر من الاتّحاد الأوروبي، ونفس القوانين التي سنتها التدخّلات الأجنبيّة الاستعماريّة، فقط كل ما أضافه «قيس سعيد» الإتحاف بشعار «الشعب يريد».

بدأت اختبارات الرئيس الجديد تتالى وتتعاظم معها عثراته بل سقطاته إلى أن جاء الاختبار الأخير زيارته لفرنسا.

سُئل الرئيس عن موقفه من مطالبة إحدى الكتل البرلمانية في تونس فرنسا بالاعتذار عن احتلالها لبلادنا. احتلال لم يقبل به الشعب زمن وقوعه بل يعتبره متواصلا إلى يومنا هذا، ويرفضه رفضا. لكن قيس سعيّد الذي لا ينفكّ عن استعمال «الشعب يريد» في حركاته وسكناته، فاجأ محبيه وداعميه وتكلّ م بكلام المدافعين عن فرنسا واستعمارها وجرائمها، فأعلن على الملأ دون حياء أو تردّد رفضه تقديم فرنسا الاعتذار لأنها لم تكن تحتلنا بل كانت تحمينا (هكذا).

نعم الرئيس الحالي لا يرى في جرائم فرنسا التي تنأى عنها وحوش الغاب احتلالا بل هو حماية ورعاية بما يعني أنّ هذا الرئيس يراها الحامي والرّاعي، والدليل في نظره السقيم أنها تقدم لنا القروض وتمد لنا يد العون وتحول الأحلام إلى واقع، كحلم «قيس سعيد» بقطار سريع أول محطاته بنزرت وأخرها في بنقردان.

وبهذا المنطق السقيم يرى هذا الرئيس أنّه من الجحود والنكران للجميل (جميل الحماية) أن نطلب من فرنسا أن تعتذر حتى لو اعترف رئيسها الأسبق «جاك شيراك» بهمجية دولته إبان احتلالها للجزائر وتونس والمغرب وباقي البلدان الأخرى.

قلنا موقف «سعيد» من الاحتلال الفرنسي فاجأ أنصاره ومحبيه ولكنه لا يفاجئنا، ولو حصل العكس لكان مفاجأة (ما فاجأنا جرأته في التّصريح أو قل بعبارة أدقّ تهالكه في التودّد لفرنسا أمام العالم، في دبلوماسيّة فجّة ساذجة) لأن «قيس سعيد» كغيره ممن حكموا تونس، حضارة الغرب هي قِبلتُه ومصدر مفاهيمه وقوانينه، ممّا ينهض دليلا أن محاولته الظهور بمظهر المعتز بالإسلام وبعض رموزه كعمر الفاروق، وباللغة العربيّة الفصحى، لم يكن إلّا وسيلة من وسائل التملّق للشّعب.

وما فات قيس سعيّد ويفوت أمثاله أنّ « العزّة لله جميع»

ونختم بقول الله تعالى: « ..... وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ»

أ.حسن نوير

بيان صحفي

اعتصام الكامور ومعركة التحرير

حالة من الاحتقان والغضب الشديد تعيشها مدينة تطاوين على إثر فض اعتصام الكامور ليلة الأحد 21 حزيران/يونيو الجاري واعتقال المعتصمين الذين طالبوا بتفعيل اتفاق 2017 بين أهالي المنطقة وحكومة يوسف الشاهد، بضمانة الأمين العام لاتحاد الشغل نور الدين الطبوبي الذي كان حاضرا في كل الاحتجاجات التي تستهدف بالأساس الشركات الأجنبية التي تنهب ثروات البلاد، وسط أنباء عن تعزيزات أمنية تتدفق إلى المدينة التي تمثل نموذجا للفقر والتهميش والخصاصة والبطالة وانسداد الآفاق والتفاوت الجهوي، حيث استأثرت الشركات الأجنبية بخيراتها وارتدّت ثرواتها وبالا عليها، فلم تجن منها إلا التضييق في الرزق والإضرار بالبيئة والأمراض المستعصية والقبضة الأمنية، وهو ما ينطبق على الجهات الداخلية دون استثناء. فصدق قول الشاعر: «كالعيس في البيداء يقتلها الظما *** والماء فوق ظهورها محمول».

لقد تخلت الحكومات المتعاقبة عن واجب رعاية شؤون الناس، ورضيت بدور السمسار لدى الدوائر الاستعمارية، ففتحت البلاد على مصراعيها أمام الشركات الاستعمارية الناهبة تحت غطاء الاستثمار الأجنبي والشراكة والخصخصة، وأغرقت البلاد في المديونية ورهنت اقتصاد البلاد بيد القوى الغربية وأدخلت شعبها في دوامة البطالة والحرمان والإقصاء نزولا عند شروط صندوق النقد الدولي الحاكم الفعلي للبلاد، وها هي اليوم تزج بالقوى الأمنية والعسكرية لقمع من طالبها بالإيفاء بعهودها، للتغطية على عجزها في استرداد ثروات البلاد ورعاية شؤون منظوريها، وحكومات هذا شأنها لا ينفع معها إلا الخلع والقلع.

أيها الأهل في تطاوين الحبيبة،

لقد خاض أجدادكم ملحمة ضد الاستعمار الفرنسي وعملائه الأنذال سنة 1956م، وآثروا الاستشهاد فوق قمم جبال القرى على أن يقبلوا باستقلال مزيف، فتخلّد ذكرهم في صحائف من نور، وها أنتم اليوم أمام استحقاق عظيم أن تسيروا على دربهم وتكملوا ما بدؤوه، فتحرروا الثروات المنهوبة وتستعيدوا الإرادة المسلوبة لتكونوا بحق خير خلف لخير سلف. واعلموا أن صراعكم ليس مع القوى الأمنية، وإنما مع الاستعمار وأدواته المحلية، فوجهوا سهام غضبكم نحوه، واقطعوا شرايين حياته من بلادنا، وكما تسلح أجدادكم بالإيمان رشّدوا حراككم وأهدافكم وطريق سيركم بالإسلام، ولا تنقادوا إلا لمن جعله مبدأ له حتى لا تكونوا مطية ووقودا لصراعات محلية أو إقليمية أو دولية، ففي الإسلام خلاصكم وتحرركم واسترجاع ثرواتكم من نفط وغاز ومناجم فوسفات وملح وغيره من المعادن لأن الله قد جعلها ملكية عامة يجب أن توزع عائداتها على الرعية فردا فردا، إما عينا وإما في شكل منافع وخدمات.

أيتها القوى الأمنية والعسكرية،

إن الزج بكم في صراع مع أهلكم وأبناء جلدتكم بدعوى حماية ثروات الشعب هي جريمة كبرى ومغالطة مفضوحة، لأن ثروة البلاد تستنزف من طرف الدول الاستعمارية وشركاتها الناهبة، فأفضل نسبة تملكها تونس في حقول النفط والغاز لا تتجاوز النصف وبعضها لا تملك منها شيئا، فلا تكونوا حراسا للاستعمار على حساب أهلكم فتصبحوا مسبة الأجيال القادمة. وإن حزب التحرير يستنصركم لقطع الروابط الاستعمارية بإقامة دولة مستقلة تستند في قرارها على سيادة الشرع وسلطان الأمة دون غيرهما حتى نحدث نهضة تتلألأ بنور الإسلام.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية تونس

بيان صحفي

جيوش الخلافة لن تقبل الاعتذار
بل ستلاحق جيوش الغاصبين إلى عقر دارهم باريس

خلال حوار صحفي على قناة فرانس24 يوم 23 حزيران/يونيو الجاري، وفي رده على ما إذا كان على فرنسا الاعتذار على جرائمها في تونس زمن الاستعمار البغيض، قال الرئيس قيس سعيّد: «كما يقول المثل الفرنسي، من يعتذر يدين نفسه»، مضيفا أنّ «تونس كانت تحت نظام الحماية وليس احتلالا مباشرا مثلما حدث بالجزائر»، ثم استدرك قائلا: «والاعتذار من الأفضل أن يكون عبر تعويضات مالية أو بعث مشاريع في البلاد»، معتبرا لائحة اعتذار فرنسا التي أسقطها البرلمان لم تكن بريئة لأنها تمت بعد 60 سنة.

إنها والله لإحدى الكبر أن يصف رئيس الدولة الاستعمار الفرنسي الذي فتك بأهلنا وقتّل رجالنا واغتصب نساءنا ونهب خيراتنا ولا زال يمارس وصايته علينا، أن يصفه بأنه تنفيذ لاتفاقية حماية وليس احتلالا كما حصل بالجزائر، وأنه لا بأس بالتعويضات المالية ما دام الاعتذار يدينها!! ألا يعلم الرئيس قيس سعيّد أن معاهدة الحماية التي أمضاها محمد الصادق باي سنة 1881م تمّت تحت تهديد الجيش الفرنسي الذي اقتحم العاصمة قادماً من القطر الجزائري المحتل، وأن المعاهدة جرّدت البلاد من سيادتها حيث أصبح المفوض العام الفرنسي هو الحاكم الفعلي للبلاد؟! وهل يمكن أن تعوض الأموال دماء الشهداء وأعراض الحرائر والظلم والقهر الذي عاشه أجدادنا؟! وهل هكذا تسترد الحقوق؟!

إنّه بصرف النظر عمن يقف وراء لائحة «اعتذار فرنسا» وغايته منها، وما إذا كان الاعتذار هو المطلوب اليوم، أم أن المطلوب هو كنس النفوذ الغربي بكل أشكاله وأركانه ورموزه، فإن تصريح الرئيس قيس سعيد سيكون سطراً مخجلاً في تاريخ تونس، لن يمحوه إلاّ تحويل تونس إلى نقطة ارتكاز لدولة الخلافة التي لن تقبل جيوشها الجلاء والاعتذار بل ستلاحق جيوش الغاصبين إلى عقر دارهم باريس لتنسيهم وساوس الشيطان، وإنه لكائن بإذن الله زمن الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي سنقيمها بإذن الله على أنقاض حكم الرويبضات في سائر بلاد المسلمين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ».

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية تونس

قانون الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وعقلية التبعية

أ. عبد الرؤوف العامري

تؤكد الأيام في تتابعها والأحداث في تعاقبها على بلادنا ومنذ أن وقع الالتفاف على مسار الثورة في تونس بالحديث عن مجلس تأسيسي منذ أيامها الأولى, وخاصة منذ أن وقع إصدار دستور سنة 2014، تأكد أن لا علاقة للوسط السياسي المتسلط على رقاب الناس بالثورة ولا بالثائرين, ولا هو معبر عن إرادة الناس في التغيير الجذري لواقعهم الأليم بإسقاط النظام بل إن هذا الوسط السياسي لم يقدر على فهم الحقائق الثورية ولم يستوعب متطلباتها ولا حتى استشعر الأفق الذي يرنو إليه الناس, وظن أن مجرد الخوض في الصراعات الدونكشوتية على المواقع والمناصب، أو تكرار الحديث عن الأزمات التي لا تكاد تقف عند حد أو إعادة الأقوال الممجوجة عن ضرورة محاربة الفساد وضرورة فك طلسم البطالة كاف ليجعل منهم ساسة أو أن يرتقي بهم إلى مصاف رجال الدولة.

أنى لهذا الوسط السياسي أن ينبغ فيه رجل دولة إذا كان رأس النظام فيه لا يرى في احتلال البلد الذي يحكمه لأكثر من سبعة عقود إلا مجرد حماية أنعم بها المحتل على أهلها. فهو لم يشعر بالإهانة والذل من وقع بسطار الجندي الفرنسي على رقبة أبيه وجده أو تدنيسه للأرض الطاهرة، ولا عجب أيضا أن لا يرى وزير خارجية إحدى حكومات ما بعد الثورة في فعل الاستعمار الفرنسي في أبناء البلد إلا كسعي الأم في تأديب أبنائها.

أليست العقلية التي يتعامى بها هذا الوسط السياسي عن سلوك سفراء الدول الاستعمارية الكافرة في بلدنا، أو تعاميه عن استيلاء شركات الاحتكار العالمية على مصادر الطاقة في بلادنا واستنزاف مقدراتها، واعتبار ذلك أمرا مشروعا، بل وتسخر، دستورا وقانونا، ودون خجل قوى البلاد الحاملة للسلاح لحماية عمليات النهب تلك، وهي نفس العقلية التي تسعى إلى شرعنة استحواذ القروش المفترسة على ما تبقى من مصادر رزق أهلنا، وذلك بالعمل على انهيار القطاعات والشركات المنتجة ومن ثم بيعها تحت عنوان الاضطرار والحكمة والنجاعة الاقتصادية.

عقلية الوسط السياسي التي تخوض اليوم في شان الناس العام هي سليلة عقلية "المجاهد الأكبر" التي تجرأت وأغلقت جامع الزيتونة فجففت بذلك النبع الدافق لمفاهيم الحضارة الإسلامية ولتلقي بأبناء المسلمين في أتون وجحيم مفاهيم وأفكار الحضارة الغربية الكافرة, تلك العقلية التي جاهرت بالعداء للأحكام الشرعية والسخرية منها في حين أنها لا ترى في احتلال فرنسا الكافرة لبلاد المسلمين كبير حرج فهي "موجودة هنا لتساعدنا وأنه طيلة حياته لم يكرهها، بل على العكس تعلم عبر مناهجها وليس له عقد في قول ذلك".

هي سليلة تلك العقلية التي طالما كان سقف آمالها ومنتهى مطالبها وهي تتعايش مع المستعمر تحسين ظروف عيش التونسي بتحقيق بعض المطالب الجزئية كحق أهل البلاد في برلمان، تحت السلطة الاستعمارية، وذلك بدفع الناس للمناداة ببرلمان تونسي لحرفهم عن أن أصل القضية استعمار لا مجرد حقوق، أو كالمطالبة بزيادة عدد أعضاء البلديات من أهل البلاد أو أن يكون لنا الحق في ممثلين عن العمال من أبناء البلد من المسلمين في النقابات العمالية. في حين تسمي تلك العقلية من نادى بإخراج المستعمر وجنوده وقلع نفوذه ونادى بالجهاد في سبيل الله تحت نداء "الله أكبر" بـ "الفلاقة" للازراء بهم، حد القضاء على من أبى تسليم سلاحه وأصر على مواصلة الجهاد حتى دحر المحتل كلية. أو تجميع الشرفاء للقضاء فيما سمي حينها بمعركة التحرير في مدينة بنزرت. إذ هي سليلة العقلية التي قبلت أن تمضي وثيقة الاستسلام ذات 12 ماي 1881 على أن تتحمل تبعة اتخاذ قرار التصدي للعدو المقتحم عليها بلدها حفاظا على شرف الكرسي والمقام، وعدم نيل شرف قيادة الرجال المنتظرين إشارة مجاهدة العدو الصائل.

في الحقيقة هي عقلية تستمد جذورها من وهن دب في نفوس أعطت من ذاتها عهد أمان لعدو يتطلع لغزو البلاد بأن مكن من غرز مخالبه في جسم الأمة وأعطي الامتيازات التشريعية فنال بذلك حقه في عدم خضوع أبنائه الوافدين علينا للإقامة أو التجارة، للقوانين الجاري بها العمل في البلاد.

هذه هي العقلية التي قبلت أن يملى عليها -في اللحظة التي كان الناس يسعون إلى التغيير الجذري-، دستورا سُنَ في لحظة دفع الناس فيها من دمائهم الزكية مهرا لحلم سام، فأجهضته، وفرضا زكيا عطلته، بل ثبّتت فكر العدو فينا وجذّرت سلطان حضارته علينا ووسعت الهوة بيننا وبين الرجاء في عيش هنيء ومعقد قيادة البشرية إلى الخير الذي ارتضاه لنا ربنا سبحانه وتعالى.

تلك العقلية التي عالجت، بزعمها، استبداد بن علي بالنظام البرلماني، والذي عد حين تبنيه نصرا تحقق للثورة والثائرين ولكن سرعان ما بحت الحناجر منددة بعقمه وعدم ملاءمته لشخصية التونسي فعادوا يبحثون في مركزية الحكم والإشادة بفضائله كضرورة عدم تشتيت مراكز القرار أو الحاجة الماسة إلى تحديد من سيتحمل المسؤولية. في حين أن حبر قانون الحكم المحلي لم يجف بعد بل لم يحددوا حتى ماهيته وأصله وفصله.

وفي ظل هذا التخبط وبهذه العقلية الخربة يخرج علينا البرلمان السعيد منتشيا بإجماع شبه كلي لمن حضر من النواب جلسة التصويت على قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، موهما نفسه قبل أهل البلد أنه اهتدى للحل الأمثل لمعضلة التشغيل والتنمية والقضاء على البطالة.

والأغرب أن هذا القانون الذي عد "فتحا وطنيا" للبرلمان وأن المجلس التشريعي هو أبوه وجده وأمه التي ولدته في حين أن الأمر لا يعدو أن تكون محاولات ومناورات ترقيعية للنظام الرأسمالي العالمي بعد أن استفحل فشله وعجز عن أن يواري سوآته أمام الشعوب التي بدأت تثور عليه وتطالب بالتخلص منه فكان من برامج ودور أحد أجهزته "منظمة العمل الدولية" العمل على التضليل والتعمية عن عيوبه بالحديث عن ضرورة القضاء على عدم المساواة الاجتماعية والجهوية وضرورة التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من أجل مكافحة ما سمي بالإبعاد، وضمان تكافئ الفرص، فطرح هذا المشروع، منذ سنين، ومُرر في عديد من البلدان على أنه منتج وطني تقدمت به بعض الجهات الداخلية في كل بلد.

هذا القانون الذي "سجله باسمه" مجلس نواب الشعب في جلسة عامة يوم الثلاثاء 16 جوان/ يونيو 2020 والمكون من 5 أبواب: باب الأحكام العامة، باب حوكمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باب التسجيل, باب في تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحوافزها وباب خامس مخصص لأحكام مختلفة وختامية، قد ورد في صيغة إنشائية يعجز أيٌ عن حل طلاسمه ولا فك رموزه ولا كيف يمكن وضعه موضع التطبيق فيحل المعضلة الاقتصادية التي جاء لمعالجتها، حتى أننا لنتحدى البرلمان وإدارته أن تحدد من كتبه أو أن نصه الأصلي قد كتب داخليا وبالعربية.

هذه هي ذات العقلية التي تنبش في كل مرة في عفن الأفكار الغربية، نأيا بنفسها عن أفكار ومفاهيم الإسلام في معالجة قضايا المسلمين، فهي وراثة عقلية المهزومين أمام الغرب الذين أعطوا الدنية في دينهم ذات 9 سبتمبر 1857، فصارت لا تشرب إلا من المستنقع الآسن للفكر الغربي، ولا ترضى علاجا إلا من كهوف السحر الأسود للرأسمالية المجرمة.

فلا تأبى عقلية من جهل بأحكام الإسلام، ومن عاداها عن رضا، إلا أن تعمى عن أحكام الاقتصاد في الإسلام ونظرته إليه وغايته في تملك المال، وتنميته، وكيفية إنفاقه والتصرف فيه، وكيفية توزيع الثروة على أفراد المجتمع، وكيفية إيجاد التوازن فيه. أو تحديد الملكيات ووجوه الانتفاع بها، أو أحكامه في المال المستحق لبيت مال المسلمين وجهات صرفه، أو أحكام الأراضي وكيفية استغلالها وانتقال ملكيتها. ليظل يتخبط في وحل الحلول الخاطئة المجرمة والتي تطيل شقاء المسحوقين من عامة الناس الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا، وما ذلك إلا إعراضا منهم عن سبيل الله عنادا واستكبارا.

" أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ " ـ النور ـ (50)

ليست ثورة جياع بل ثورة تحرر وقلع للاستعمار

أ. ممدوح بوعزيز

الخبر

أكد الناطق الرسمي لإعتصام الكامور طارق الحداد لمراسل موزاييك بالجهة يوم السبت 27 جوان 2020 اثر اجتماع شبابي نظمته تنسيقية الكامور أنه:

تقرر نصب الخيام الإحتجاجية بكافة الأحياء ابتداءاً من يوم الاثنين مع عدم غلق الطريق و فسح المجال للتلاميذ لاجراء الامتحانات هذا إضافة إلى رفع "ديقاج" في وجه والي الجهة و الاستعداد للتحول للاعتصام بحقل نوارة،

من جهة أخرى، أكد الحداد بأن الشباب لن يتحول إلى العاصمة و لن يرضى الا بمجلس وزاري او جلسة مع رئيس الدولة إلا في تطاوين مع مطالبة السلط المركزية بفتح تحقيقات حول ما شهدته الجهة خلال الأيام الأخيرة و معاقبة كل من تسبب في ذلك.

التعليق

بعد أكثر من ثلاثة أشهر من عودة الاحتجاجات الشعبية السلمية في تطاوين، اختارت حكومة الفخفاخ المقاربة الأمنية في مواجهة الاحتجاجات والمطالب المشروعة، وذلك بعد أن عمدت في مرحلة أولى إلى استفزاز المحتجين والعمل على تأجيج وتأليب الأوضاع.

نعم هذا هو الأسلوب المعتمد لحكومة تدعي العدل والقوة والشفافيّة، وتدعي زورا وبهتانا أنها تعبر عن إرادة الشعب وهي في خدمته ومنه تستمد مشروعيتها، حكومة العجز والشلل لا حل لها ولا مخرج لها عدا استعمال القوة والعمل على تشويه الحراك وشيطنته و إلصاق تهمة الإرهاب والتهريب به

وهكذا هي أوامر المسؤول الكبير لمجابهة التحركات و المطالب الشعبية، نحكمكم وإلا نفقّركم، نحكمكم وإلا نجوّعكم، نحكمكم وإلا نقتلكم إن لزم الأمر، كل الأساليب مباحة متاحة وان لزم الأمر إشعال نار الفتنة بين العروش، وهذا عشناه من قبل، أو إشعال نار الحرب الأهلية المهم المحافظة على الشركات الناهبة ومن خلالها مصالح المستعمر المستنفذ في البلاد.

إن المطالب التي ثار عليها الأهل في تطاوين هي نفسها التي ثار عليها الأهل من قبل في بن قردان وفي سيدي بوزيد وفي الكاف وفي القصرين وفي دوار هيشر.... وهي في حد ذاتها امتداد لمطالب ثورة جانفي 2011 حين خرج الشعب ذات يوم ونادى بإسقاط النظام.

فالمتأمل في تطورات الوضع منذ 2011 إلى اليوم يسجل دون مجهود بحثي كبير، أن كل التحركات الشعبية كانت ضد تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والتي جوبهت كلها بحبائل رأسمالية مستوردة من صندوق النقد الدولي وباقي المؤسسات المالية العالمية الاحتكارية كتعميق المديونية وفرض التقشف ورفع الدعم والاستثمار الخارجي وتخفيض كتلة الأجور وغلق باب الانتداب في الوظيفة العمومية...

كل هذه المؤشرات تفيد إلى كون النظام الرأسمالي اليوم يتخبط في أزمة حادة وأنّ لا حلول لتناقضاته اليوم سوى تعميق تداين الدولة تجاه الدوائر الرأسمالية المالية، وما يعنيه ذلك من فرض لسياسات تفقير الشعوب التي تولد ضرورة هبّات وانتفاضات وثورات.

كل هذا وذاك يجعلنا أمام حتمية البحث عن التغيير الجذري لنظام بال مهترئ، نظام بانت عورته وانكشفت مخططاته، نظام أخفى إفلاسه قبل أن يعلنها ويبرزها الواقع للعيان، نظام رأسمالي علماني فاحش سبّب العناء والشقاء للبشرية.

ختاما نقول

إن الاحتجاجات الشعبية أثبتت أن الحكومات المتعاقبة منفصلة انفصالا تاما عن الشعب وهي في عناد مقيت لمطالبه وتعنت بائس ضد حاجاته. ذلك أن إفلاس الحكومة الفكري بنظامها الرأسمالي البشع القائم على احتكار المال بين عصبة من الأغنياء دون غيرها وفقدانها للحلول الجذرية لا تزيد الشعب إلا غيضًا وسخطًا واحتقادًا.

كما نذكر أن الاحتجاجات المطالبة بالحق في الشغل والتنمية والعيش الكريم... متقدة منذ أكثر من عشر سنوات وأنّ اعتصام الكامور واعتصام الفوار واعتصام دوز... شكل تصعيدا مهما نحو رفض هذا النظام وسياساته، وهو أمر يؤكد أن وعيا بعداء هذا النظام لمطالب الاحتجاجات الشعبية يتعاظم ويتراكم كل يوم لكنه لا يجب أن ينسينا أنّ منزلقات استنزاف هذه التحركات واحتوائها واردة إنْ لم نمضي بها نحو مبدئية المطالب وأن ترتقي ثورة الجياع إلى ثورة تحرر وثورة قلع الاستعمار بنظامه ووكلائه.

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

اعتصام الكامور 2 : لا يُلدغ المؤمن من جحر واحد مرّتين

بعد انحراف الثّورة عن مسارها الصّحيح وفقدانها لبوصلتها العقائديّة انخرطت تونس - ومازالت - في دوّامة من الاحتجاجات الاجتماعيّة الساخنة مافتئت تستفحل وتتوسّع لتغطي كافّة محافظات البلاد من شمالها إلى جنوبها مبشّرة بجرعة أكسيجين تعيد للثورة رشدها وتصحّح مسارها نحو استعادة السّيادة واسترجاع السلطان وتعميم المقدّرات وكنس الكافر المستعمر وأذنابه.. فالجهات الدّاخلية رغم كونها تسبح فوق بحر من الثروات الطاقية والمنجميّة والطبيعيّة، إلاّ أنها مازالت تعاني من الفقر والتهميش والخصاصة والبطالة وانسداد الآفاق، إذ استأثرت الشركات الأجنبيّة بخيراتها وارتدّت ثرواتها وبالاً عليها، فلم تجن منها إلاّ التضييق في الرّزق والإضرار بالبيئة والأمراض المستعصية والقبضة الأمنيّة.. وممّا لاشكّ فيه أن الحكومات المتعاقبة على تونس منذ مسرحيّة الاستقلال قد كرّست سياسة المكيالين والتفاوت الجهوي ونظام المركز والمحيط، وتخلّت شيئًا فشيئًا عن أوكد واجباتها في رعاية شؤون منظوريها لحساب حفظ مصالح الكافر المستعمر: فعوض أن تتولّى بنفسها استغلال الثروات المتاحة بما ينفع البلاد والعباد، أو تمكّن الشعب من الانتفاع بها، نجدها قد رضيت بدور العرّاب والسّمسار بل (المكّاس)، ففتحت البلاد على مصراعيها أمام النّهب الاستعماري وفرّطت في خيراتها للشّركات الأجنبيّة (بتراب الفلوس) تحت غطاء (الاستثمار والتنمية والشراكة و الخصخصة..) ورهنت اقتصاد البلاد للغرب الاستعماري وكبّلتها بالمديونيّة وأغرقت شعبها في دوّامة البطالة والخصاصة و الحرمان والإقصاء نزولاً عند شروط صندوق النّقد الدّولي الحاكم الفعلي للبلاد..وقد علّق الأهالي آمالاً عريضة على الثورة في انفراج هذه الحال إلاّ أنّها لم تزدها إلاّ استفحالاً وتأزّمًا وترديًا بما أجّج نيران الغضب والنقمة وأشعل فتيل الاحتقان والامتعاض وأشاع حالة من الغبن والحسرة وخيبة الأمل ممزوجة بجرعة زائدة من الأدرينالين في صفوف الشباب الضائع ارتدّت بالسّلب على تحرّكاتهم المشروعة فأفقدتها نجاعتها ومصداقيّتها وحصانتها :ففي ظلّ اليأس وانعدام الوعي وغياب البديل وتنامي النزعة الأنانية والمصلحيّة، يسهل الالتفاف على التّحرّكات الشعبية وإفراغها من محتواها وتطويعها لمصلحة شركات النهب بل وتوظيفها لتنفيذ مخطّطات الكافر المستعمر..

تطاوين نموذجًا: اعتصام الكامور 1

في هذا السّياق بالذّات - سياق الهزّات الارتداديّة لثورة 14 جانفي المُجهَضَة والموؤُودة - تتنزّل التّحركات المتعاقبة التي شهدتها ولاية تطاوين بعد الثّورة :فهذه الولاية الصّحراوية الحدوديّة التي تمسح ثلث مساحة البلاد ولا تضمّ سوى 150 ألف نسمة تعتبر خزّان محروقات تونس ،فهي تحتوي على أكبر نسبة من احتياطيّ النّفط والغاز في البلاد (طرطار - البرمة - آدم..) والغاز الصّخري أيضا (باقل - الفرانيق..) وتحتوي على أكبر مشروع طاقة في تونس بقيمة استثماريّة تناهز 3,5 مليار دينار والمتمثّل في حقل نوّارة..كما تحتوي صحراؤها المشمسة أيضا على 30240 لوحا شمسيّا متحرّكا على مساحة 20 هكتارا

و16704 ألواح شمسيّة ثابتة على مساحة 10 هكتارات بما يبوّئها مرتبة الرّيادة في الطّاقة الشمسيّة ،هذا فضلا عن الإمكانات الفلاحيّة والمنجميّة والسياحيّة الهامّة.. ورغم هذا الكمّ الهائل من الإمكانات الواعدة تعاني المنطقة من نقص حادّ في البنية التحتيّة والمرافق والتجهيزات ومن أزمة بطالة حادّة تطال 32 بالمائة من قواها العاملة (17 ألف نسمة) - وهي أعلى نسبة مسجّلة في البلاد - بما يجعل منها - بامتياز - نموذجا للتّفاوت الجهوي ولمناطق الظّل المهمّشة..وكان من الطّبيعي أن يستشري الضّغط والاحتقان في صفوف مُتساكنيها وينفجر في شكل احتجاجات اجتماعيّة وإضرابات واعتصامات للمطالبة بالتّشغيل والتّنمية شهدت مساء الأحد 23 أفريل 2017 تصعيدًا نوعيًّا تمثّل في اعتصام المحتجّين بمنطقة (الكامور) الاستراتيجيّة التي تمثّل نقطة عبور لشاحنات النّفط من حقل (البرمة) الحيوي مهدّدين بذلك بقطع الطّريق المؤدّية إلى الحقل وبإيقاف إنتاج النّفط.. كما عمدوا إلى غلق معبر (ذهيبة وازن) وسائر الطّرق الصّحراوية الحيويّة لمنع الآليّات من المرور إلى الحظائر داخل حقول النّفط، هذا بالإضافة إلى قطع أنبوب المياه المزوّد لتلك الحقول..هذه الوضعيّة التي تنذر بخنق النّشاط البترولي في المنطقة وتعطيل إنتاج النّفط وتسويقه بما يضرّ بمصالح الكافر المستعمر وشركاته النّاهبة ويحرج وكلاءه وعرّابيه دعّمت موقف أحرار تطاوين وجعلتهم في موقع قوّة ومكّنتهم من أداة ضغط فعّالة قادرة على قلب جميع المعطيات وحسم الصّراع لصالح الثّورة بشكل مبدئيّ تلتحم الأمّة بمقتضاه - لا بثرواتها فحسب - بل بعقيدتها وحضارتها ودولتها ،ولكن تجري رياح تنسيقيّة الاعتصام بما لا تشتهي سفن مشروع الأمّة..

الشّاهد يلدغ المعتصمين

فقد خيّبت التنسيقيّة الآمال المعقودة عليها ولم تحسن استغلال الوضعيّة السّانحة ولا استعمال الأسلحة المتاحة، فكانت وسائلها عدميّة همجيّة عنيفة (الاعتداء على الممتلكات الخاصّة والعامّة) ،وتحرّكاتها ارتجاليًا غاب عنها الوعي والخلفيّة الفكريّة المستنيرة ،وطموحاتها مطلبيّة أنانيّة هزيلة ودون التحدّيات المطروحة بكثير: رشوة ب 20٪ من عائدات النّفط لا تبلغ في الواقع 1٪ من قيمتها الحقيقيّة واستيعاب الشّركات البترولية لفرد من كلّ عائلة..وهو سقف منخفض يفتح الباب مُشرَعًا أمام الجهويّات والنّزاعات الإقليميّة، ويكرّس وضع التّبعيّة والاستغلال بما يؤدّي إلى ديمومته فيُفاقم بذلك الأزمة ويؤجّلها دون أن يحلّها بشكل جذريّ..هذه الأرضيّة الرّخوة نزلت بردًا وسلامًا على حكومة الشّاهد وفتحت أمامها مجالات رحبة للمناورة ومكّنتها من تشويه التحرّك وتقزيم الحلّ وتعويمه مع التّفصّي من جزء كبير من المسؤوليّة والخروج من المأزق بأخفّ الأضرار: فقد افتكّت زمام المبادرة من أهالي الجهة وجرّتهم - مستعينة بعرّابها اتّحاد الشّغل - إلى مربّعها المفضّل (الابتزاز - الترضيات - التأجيل - الوعود - المماطلة - المقايضات..) ،فرفض الشّاهد الجلوس إلى ممثّلي الاعتصام (الهمجيّين) وشدّد على أن البترول (ثروة وطنيّة لجميع التّونسيّين وليس ملكًا لجهة دون أخرى) واعتبر المطالبة بنسبة من عائداته (شرطًا تعجيزيًّا للحكومة)..ثمّ أفصح عن 64 قرارًا لفائدة أهالي الجهة تتمحور حول الانتداب والتشغيل وتمويل المشاريع الصّغرى وتهيئة المناطق السّقوية ودعم التّزوّد بالماء الصّالح للشراب وتعزيز النّقل البرّي والجوّي وبناء المساكن الاجتماعيّة وتهيئة بعض المؤسّسات الاستشفائيّة.. وهي معظمها مشاريع وهميّة مؤجّلة ومناورات لإجهاض الوضعية الثورية والالتفاف حول المطالب الحقيقيّة سيقت في شكل ترضيات آنية للأطراف المحرّكة للاعتصامات، ناهيك وأنّها ممولّة من جهات هامشية بعضها غير حكومي..كما أنّها قرارات تمكّن الحكومة أوّلاً: من الإيفاء بتعهّداتها تجاه الشركات الأجنبيّة والمحافظة على (حقوقها) وتمكينها من النّهب دون منغّصات.. ثانيًا: تمكّنها من مقايضة الهدوء بالتّنمية والبنية التحتيّة مع أنّها إجراءات من صميم رعاية الشؤون ومن أوكد واجبات الدّولة تجاه منظوريها بصرف النّظر عن الثروات، إلاّ أن حكومة الشاهد أرادت أن تقايض هذا الحقّ والواجب بالرّضا بالدّون والسّكوت عن الظّلم وسوقته في شكل منّة وغنيمة حرب ،وكان هذا أوّل جحر لُدِغ منه أحرار تطاوين.

اعتصام الكامور 2

ولم تخيّب سلطة العمالة والتبعيّة والارتهان سوء ظنّنا فيها وفراسة المؤمن الكامنة فينا ،فكان السيناريو الأسود المنتظر (السخاء في الوعود والعهود فالمماطلة والتسويف ثمّ الانقلاب والنّقض واللجوء إلى القمع والقبضة الأمنيّة)..فلم يتمّ تطبيق أيّ بند من اتفاقيّة الكامور1 لا مع حكومة الشّاهد البائدة ولا مع حكومة الفخفاخ الحاليّة :فقد انقلبت (الدّولة) على من اعتبرتهم (كمشة جبورة) وتخلّت عن تعهّداتها معهم في اتّفاق 2017 رغم أنّها كانت رسميّة تحمل توقيع وزير التّكوين المهنيّ والتشغيل ووالي تطاوين والأمين العامّ لاتّحاد الشّغل الذي ضمن فيها بنفسه..وكان من الطبيعيّ أن يفيض الكأس بأحرار الجنوب إزاء هكذا حكومة (قلّابة) ويقرّروا الاعتصام مجدّدا بأكثر ضراوة وحدّة مطالبين بتفعيل الاتفاقيّات ،فأغلقوا مداخل الولاية وسدّوا منافذ المدينة وأشعلوا الإطارات المطّاطية.. وكالعادة قابلت حكومة (تصريف العمالة) هذه التحرّكات بإنزال بوليسيّ ليل الأحد 21 جوان انتهك حرمات البيوت وأمطر النّاس بالغاز المسيّل للدّموع بشكل مكثّف ممّا عرّض أرواح المسنّين والأطفال للخطر،وقد أسفرت هذه المداهمات عن اعتقال العديد من المعتصمين بمن فيهم النّاطق الرسميّ باسم الاعتصام (طارق الحدّاد)..إلى هذا الحدّ توقّف منطق العقل وحلّ محلّه منطق المثير والاستجابة الغريزيّ حيث شهدت الولاية احتقانا شديدا ومواجهات ساخنة بين الشّرطة والشّباب الذين استباحوا مراكز السّيادة في مدينتهم فكان الاندساس والتّوظيف والخروج عن السّيطرة بما استوجب الإنزال العسكريّ لحماية مؤسّسات الدّولة..ثمّ دخل اتّحاد الشّغل على الخطّ مجدّدا ليُنجز مهمّته القذرة في شهادة الزّور

القدرة في شهادة الزّور وامتصاص غضب الجماهير والتّنفيس عنهم واستنزاف طاقة الحراك واستدراجه إلى الحلّ الوسط الذي تريده السّلطة ومن ورائها الشركات الاستعماريّة..فإذا بنا نراوح في نفس مربّع الكامور1 :نفس المطالب ونفس الأساليب ونفس المواقف ونفس العرّاب ونفس المنطق المسموم الذي أجهض العديد من التحرّكات الواعدة بعد الثّورة (الفوّار ـ جمنة ـ قرقنة ـ الحوض المنجميّ ـ فرنانة ـ القصرين..) فهل سيُلدغ أحرار تطّاوين المؤمنون من نفس الجحر الواحد مرّة ثانية..؟؟

السّم في الدّسم

إنّ ما يثلج الصّدر فعلا أنّ النّسخة الثانية من اعتصام الكامور قد تنامى فيها منسوب الوعي ـ على الأقلّ شكلا ـ بما يجنّبها بعض مزالق النّسخة الأولى ويجعلها أرضيّة خصبة لوضوح الرّؤيا وترشيد التحرّك وإكسابه النّجاعة والمصداقيّة والحصانة الكفيلة بحسم الصّراع لصالح الثّورة بشكل عقائديّ مبدئيّ :فهناك سعي جدّي من تنسيقيّة الاعتصام نحو القطع مع أيّ تدخّل حزبيّ أو برلمانيّ أو نقابيّ ،فقد رفضت ركوب اتّحاد الشّغل على الأحداث ولم تشارك في الإضراب الجهويّ الذي دعا له وأكّدت في بلاغ لها أنّ (شباب الجهة سيحدّدون مصيرهم بأنفسهم مع الدّولة دون أيّ تدخّل للأحزاب أو النوّاب)..كما ندّدت بالانجرار نحو العنف وتبرّأت منه ونأت بتحرّكها عن محاولات بعض المندسّين تشويه التحرّك وإخراجه عن السّيطرة والتنظّم.. بقيت مسألة المضمون أي مطالب المعتصمين التي ظلّت تراوح بين لامركزيّة الثروة وتأميمها وهو نفس الجحر الذي لُدِغوا منه في 2017 لأنّ إجراءات الحكومة حينها كانت من جنس سقف مطالب الأهالي: فالتنمية والتشغيل ولامركزيّة الإدارة والعدل في توزيع الثروات..هي في العموم مطالب مشروعة لأهالينا بالدّاخل التونسي المنبوذ والمنسي شرط أن يكون التّحرّك واعيًا والهدف مدروسًا بحيث يكرّس السّيادة الفعلية ويوقف نزيف الثّروات ويقطع مع التّدخل الأجنبي ويعيد للدولة هيبتها ودورها في رعاية الشؤون، وهي مطالب عزيزة المنال في ظلّ الاحتقان والامتعاض وردود الأفعال الغريزية ومنطق العصا والجزرة..فالملاحظ في الخلفيّة المسيّرة لكلّ التحرّكات التي شهدتها البلاد بعد الثورة أنها كانت في مجملها أنانيّة مصلحيّة جهويّة ضيّقة أساسها شعارات ظاهرها فيه الرّحمة وباطنها من قبله العذاب (التوزيع العادل للثروة ـ التميز الجهوي الإيجابي ـ إنصاف الجهات المحرومة ـ اللاّمركزيّة ـ خيرات الجهة لأبناء الجهة..) وهي حقول ألغام تؤسّس في المدى البعيد لضرب مركزيّة الدولة وهزّ استقرارها وتهديد وحدتها وبثّ الفتنة بين مكوّناتها وتبذر في تربة البلاد بذور الإقليمية والجهويّة وتزرع في رحمها أجنّة الفدرالية والاستقلال الذّاتي والانفصال والتقسيم تنضاف إلى جريمة الحكم المحلّي فتكرّس بالتالي هشاشة كيان الدولة وقابليّتها للتجزئة والتّفكّك وتوجد بذلك منافذ للاستعمار للتدخّل في شؤونها..

تأميم أم تعميم..؟؟

أمّا التلويح بتأميم الثّروات الطّاقيّة فهو من باب (وداوني بالتي كانت هي الدّاء) :فالتأميم قبل كلّ شيء إجراء منبثق من العقيدة الشيوعيّة تحال بمقتضاه الملكيّات العامّة والخاصّة للدّولة تستأثر بها وتتصرّف فيها بمنآى عن حاجات النّاس ،وهذا فضلا عن كونه ظلما فهو مخالف لما تنصّ عليه العقيدة الإسلاميّة وتفترضه من معالجات..كما أنّ هكذا إجراء لا يمكّن من استنقاذ الثّروات النفطيّة من الشركات الاستعماريّة وإعادتها لأصحابها ،بل يمكّن الدّولة من حريّة التفريط فيها دون منغّصات كونها ملكا لها، فمكمن الدّاء يتمثّل أساسا في سوء تصرّف الدّولة في ملكيّة الشّعب العامّة وهكذا إجراء يفاقم الفساد..إنّ الحلّ الحقيقي للأوضاع الاقتصاديّة المزرية في تونس والعالم الإسلامي قاطبة لا يكمن في تأميم الثروات كما يريد الاستعمار بل في تعميمها أي إعادتها ملكيّة عامّة كما نصّ على ذلك الإسلام ،ولا يكمن في المخارج الجهويّة والإقليمية بل في السّياسة الاقتصاديّة العامّة للدولة التي يجب أن تضمن للجميع نصيبًا عادلاً من إجماليّ ثرواتها لا من ثروة الجهة التي ينتمون إليها..وهو إطار يتجاوز هذه الكيانات الوطنيّة العميلة ليعانق دولة مبدئيّة قائمة على أساس العقيدة الإسلامية يتضافر فيها عدل الأحكام مع عدالة التطبيق لتحقيق الرّعاية والكفاية والرّفاه..فنظام الخلافة نظام وحدة وليس نظام اتّحاد وتعتبر ماليّة الأقاليم فيه ماليّة واحدة وميزانيّة واحدة ينفق منها على مصالح الرّعية بغضّ النظر عمّا يُجبى منها من واردات..وتتكفّل الدولة بإشباع حاجات منظوريها الأساسية إذا عجزوا عن تلبيتها كما تضمن لهم إمكانية تحقيق الكماليّات، وتعتبر الثروات الباطنيّة في الإسلام ملكيّة عامّة تقوم الدّولة على استخراجها وتوزيع ريعها بالتّساوي على جميع أفراد الأمّة إمّا عينا أو في شكل خدمات ولا يجوز لها بأيّ حال أن تستحوذ عليها أو أن تفرّط فيها للشركات الخاصّة فضلاً عن الشركات الاستعماريّة..لمثل هكذا دولة يجب أن نثور وأن نعتصم ونحتجّ ونتحرّك ونعمل، فهي وحدها الكفيلة برعاية شؤون الأمّة حقّ الرعاية، أمّا أن نؤمّل ذلك من الكيانات الكرتونية العميلة والمنظومة الرّأسمالية الصمّاء فهذا من قبيل بيضة الدّيك وعسل الزّنبور.. يا أحرار تطّاوين حذار: لا للعنف ،لا للتّوظيف ،لا لاتّحاد الشّغل، لا للجهويّات، لا لتأميم الثروة، نعم لتعميمها..الثّبات الثّبات: الرخّ لا والضخّ لا والفخّ لا..

استئصال الفساد المالي من الدولة

د. الأسعد العجيلي

نقصد بالفساد المالي ما أصبح مألوفاً في هذه الأيام وفي كل دول العالم تقريباً وعلى مستويات متعددة ابتداءً من سرقة الأموال العامة على أيدي الحكام وكبار المسؤولين في الدولة وبذخهم وعيشهم ببطر وترف، مروراً بالرشاوي وانتفاع أفراد معينين من عطاءات الدولة دون سواهم، وانتهاءً بتعيين أشخاص معينين في مراكز وظيفية لا يستحقونها، أو لا حاجة لوجودها ما يتسبب في تفشي البيروقراطية في أجهزة الدولة.

ويُعدّ شعار محاربة الفساد من أهم الأوراق التي رفعتها حكومات ما بعد الثورة، حيث عمدت القوى السياسية وبعض الخبراء إلى إرجاع الأزمة التي تعاني منها تونس إلى الفساد المستشري في الإدارة وأجهزة الحكم المختلفة من وزراء ومدراء وموظفين وهو ما أطلق عليه بمصطلح الدولة العميقة، ولذلك تركزت الجهود منذ البداية إلى تغيير أشخاص الحكم عبر الإنتخابات ومن ثم عبر التغييرات التي طالت الإدارة التونسية للحد من الفساد المالي الذي يعطل العجلة التنموية حسب أصحاب هذا التوجه.

إلا أنه وبعد عشر سنين على الثورة التي أطاحت بنظام بن علي وعائلة الطرابلسية التي استثرت على حساب الشعب التونسي وموارده المالية، اكتشف الناس أن الفساد ازداد تفشّيا وتعمّقا، فالرئيس السابق الباجي قائد السبسي سعى لقانون المصالحة مع رجال الأعمال الفاسدين ووقع تخفيض الأموال المنهوبة في عهده إلى النصف تقريبا، ورئيس الحكومة السابقة يوسف الشاهد الذي شنّ حملة ضد الفاسدين تدخّل لرجل الأعمال المتهم بالفساد, والصهر السابق لبن علي مروان المبروك لدى الاتحاد الأوروبي لرفع التجميد على ممتلكاته، أما رئيس الحكومة الحالي الياس الفخفاخ الذي رفع شعار محاربة الفساد وصاحب مقولة "لا أحد على رأسه ريشة" أي لا أحد فوق المساءلة، فمورط في قضية تضارب مصالح، دون ان ننسى ملف الكمامات المتهم فيه وزير الصناعة ونائب بالبرلمان، وكذلك رأس الفساد المتمثل في تسليم مقدرات البلاد ومصيرها للقوى الغربية.

في الحقيقة، لم يكن الفساد أمرا جديدا في تونس، فقد كان من أهم العوامل التي دفعت الشعب التونسي للإطاحة بحكم بن علي، وبالرغم من الرغبة الشديدة في التغيير وتطهير البلاد من الفاسدين، إلا أن الفساد استمر بعد الثورة وازدادت شراسة الفاسدين عبر تشابك مصالح لوبيات المال والإعلام ورجال الحكم وبعض الاحزاب والسياسيين. والسبب الرئيسي في فشل القضاء على الفساد: هو الخطأ في تشخيص موطن الداء وسبب البلاء، فالطبيب الناجح هو الذي يميز بين المرض وأعراضه، والمحارب الكيس هو الذي يقطع رأس الأفعى لا ذنبها.

إن المشكلة تكمن في النفوذ الأجنبي ومنظومته الحضارية التي يتحكم من خلالها في البلاد، فيصنع العملاء والفاسدين ويرعاهم ويسخر لهم الإعلام الفاسد ويحميهم بقوانين ومراسيم ويفرضهم على الناس بقوة الجند وبضغط مؤسساته المالية، منظومة متكاملة من الفساد والإفساد والنهب، يتحكم الغرب والسفراء الأجانب بخيوطها وأدواتها، وكلما نجح الناس في الإطاحة بأحدهم، استبدله الغرب بغيره، ومن الخطأ الإنشغال بقطع ذنب الأفعى وترك رأسها ينفث سمه في جسد الأمة.

إن فشل الدول الرأسمالية المتقدمة والعادية في مكافحة الفساد راجع إلى عدم الامتثال لشرع الله سبحانه، فالشرائع الوضعية مهما تطورت وانضبطت قوانينها فإنها تبقى من وضع البشر ناقصة وعاجزة عن الإحاطة بما يصلح للإنسان، كما أن الأفراد يستطيعون الاحتيال عليها والنفاذ من ثغراتها، ولا يوجد لديهم الوازع الديني للالتزام بها، فتتغلب مصالحهم الفردية على مصالح العامة ويتفشى الفساد.

أما في المجتمع الإسلامي والشرع الإسلامي فإن هناك ثلاثة عوامل تحفظ المجتمع من الفساد: أولها تقوى الله في قلب الفرد المسلم، وثانيها عدالة التشريع الإلهي التي تلمسها الرعية كلها مسلمين وغير مسلمين، وثالثها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحاسبة التي تمارسها الأمة على كل انحراف سواء صدر من الحكام أو المحكومين. وبذلك يظل المجتمع الإسلامي في ظل دولة الخلافة نظيفاً من جميع أنواع الفساد.

فالحل إذا في التحرر الشامل من النفوذ الغربي واسترجاع القرار، الحل في مشروع حضاري من خارج المنظومة الغربية، مشروع ينبع من عقيدته الأمة، مشروع الإسلام العظيم، فلا عدل إلا به ولا عزة إلا تحت ظله، فإذا ما وجد الرأي العام بين الناس على ضرورة التغيير على أساس الإسلام وناصر ذلك المشروع أهل القوة والمنعة، عندها يقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين.

قال تعالى: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ"

عن خطّة الإنقاذ الاقتصادي لحكومة الفخفاخ..

أ. خبيب كرباكة

هي نفس الجُحر الذي لدغنا منها أكثر من مرة، تحدث رئيس الحكومة الياس الفخفاخ في جلسة تقييم حصاد فريقه الحكومي للمائة يوم الأولى أمام البرلمان عن خطة عاجلة وضعتها حكومته لإنقاذ اقتصاد البلاد قائلا:

«المعركة القادمة هي معركة إنقاذ الدولة وبنائها في ظل المديونية والأزمة الاجتماعية والصحية».

خطة يقول إنها جاءت لمعالجة وضع التوازنات الدّولة المالية الحرج خاصّة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية. وأوّل شروط معالجتها المصارحة بحقيقة المؤشرات الاقتصادية، من ذلك تراجع مداخيل الدولة الجبائية بأكثر من 5 مليار دينار أي ارتفاع عجز الميزانية إلى أكثر من 8 نقاط وهذا ناجم حسب قوله عن تراجع نسبة التنمية وتسجيل نسبة سلبية تقدر بـ 6- ٪.

من حيث الشكل ظهر الفخفاخ في مظهر الواثق من نفسه متحدثا عن «منوال اقتصادي جديد».. وعن القطع مع سياسة الماضي وأهمها وقف التداين الخارجي. طبعا يأتي هذا الكلام في سياق الإيهام بالتغيير. وحكمنا على حديث الفخفاخ «بالإيهام» ليس من باب المزايدة، أو النّقد المجاني، فالناظر في كلامه في مجلس النّوّاب وفي تصريحاته السّابقة وفي الوقائع الجارية سرعان ما يتبيّن انعدام الجدّيّة في كلام رئيس الحكومة، والتّناقض البيّن المفضوح:

1- الـ«منوال اقتصادي الجديد»: كلمة طالما سمعناها يردّدها كلّ الوسط السياسيّ، كلمة الجديد فيها مقصودة، ليزعموا أنّ ما يطالبون به أو يسعون له هو جديد وبديل عن النّظام الحالي، والحقيقة أنّ كلمة «منوال» تشير إلى أنّ المقصود منها «تفريع» من تفريعات النظام الرأسمالي. إذ المنوال يعني الكيفيّة غير الدّائمة أي الأسلوب، والأسلوب كما هو معلوم شكل، مضمونه، المفاهيم الاقتصاديّة الرأسماليّة (حريّة السوق، تراجع دور الدّولة لفائدة القطاع الخاصّ أي الشركات أجنبيّة كانت أو محليّة، تشجيع الاستثمار، المحافظة على توازنات الدّولة الماليّة...) فالقول إذن بمنوال اقتصادي جديد هو قول بأسلوب جديد في تسيير الاقتصاد حسب المفاهيم الغربيّة الرأسماليّة، ومن المعلوم لكلّ متابع أنّ العالم الرأسمالي برمّته يبحث ومنذ أزمة 2008 عن أساليب جديدة لإنقاذ أو تفادي المصائب العالميّة التي تسبّب فيها الرأسماليّون، بما يعني أنّ هذا المنوال الذي يزعم الفخفاخ أنّه جديد ليس بجديد وإنّما هو إجراءات فرضتها الدّوائر الرأسماليّة تحت إكراهات الأزمات المتتالية وبخاصّة الأزمة الاقتصاديّة لسنة 2008 التي ما زلنا نعيش آثارها إلى اليوم وانضافت إليها أزمة «كورونا». وهذا يعني وصفات جديدة مفروضة، أو في أحسن الأحوال لا يمكن تمريرها إلا بإذن من «المانحين» الدّوليين.

2- تحدّث الفخفاخ، وزعم أنّ أوّل خطوات المعالجة المصارحة، مصارحة الشّعب. فهل هو صادق؟ تكلّم الفخفاخ فقال نصف الحقيقة، تكلّم عن الوضع السوداوي والكارثي لحالة الاقتصاد، بلهجة «الواثق» وسرد أرقاما مخيفة، ليُعلن أنّ المهمّة اليوم هي إنقاذ الدّولة. الفخفاخ سينقذ الدّولة (هكذا). ولكنّ هذا الفخفاخ الصريح جدّا لم يذكر شيئا عن مفاوضاته الحاليّة مع صندوق النّقد. تحدّث الفخفاخ وكأنّه في الحكومة لأوّل مرّة ونسي هو (ولكننا لا ننسى) رسالة النّوايا السريّة التي أرسلها إلى صندوق النقد الدولي بمشاركة محافظ البنك المركزي الشاذلي العياري في 2013 عندما كان وزيرا للمالية التي تعهّد فيها عن التزامه تنفيذ كلّ الشروط. ممّا يقوم دليلا على أنّ هذا الفخفاخ كان جزء من الأزمة في تونس، فما الذي تغيّر حتّى يصير جزء من الحلّ؟ هل تغيّر موقفه من صندوق النّقد؟ هل تغيّرت مفاهيمه وجاء بمفاهيم جديدة؟ هل عنده تصوّرات أصلا ليقدّمها لإنقاذ البلاد؟

3- أهم عناصر هذا المنوال الذي يبشّر به رئيس الحكومة: تقليص دور الدولة والشراكة مع القطاع الخاص. بما يعنيه من فتح البلاد أمام القطاع الخاص، (الأجنبي بصفة خاصّة) ومن وراءه قوى استعماريّة لا تعرف إلا النهب ومصّ دماء الشّعوب.

4- زعم الفخفاخ أنّه سيوقف التّداين الخارجي. فهل هو جادّ في كلامه؟ فأين الأفعال التي تصدق هذا الكلام؟! فقبل الحديث عن خطة الإنقاذ الاقتصادي والمناويل الجديدة وقبل الحديث عن الاستراتيجيّات.. هل أوقفت هذه الحكومة التداين؟! هل قدمت رؤيتها لكيفية معالجة آثار الديون؟! كيف ستعالج هذه الحكومة آثار الديون المدمّرة؟! وهي مازالت إلى الآن تأخذ القروض؟! ومازالت إلى الآن تتلقى التعليمات؟! ومازالت إلى الآن تستعدّ وتُعدّ الملفّات لتُقدّم جرد الحساب أمام وفود صندوق النقد الدولي؟! المسألة إذن، لا تعدو أن تكون تنويعا في الخطاب في شكله دون مضمونه. بكلمات رنّانة من قبيل «ايقاف التداين» ومن قبيل «الاقتصاد الاجتماعي» لإيهام النّاس أن دولة قائمة على أساس الجباية ستعمل على رعايتهم وإعطائهم حقوقهم!! وغايتها الوحيدة من كلّ هذا ملء خزانة الدولة من جيوب الناس، ولو أدى ذلك إلى إفقارهم.

5- خطاب الفخفاخ يؤكّد مرّة أخرى أنّ الفئة الحاكمة هي المشكل. وهي المسبّب للأزمات، فرئيس الحكومة وكلّ الفئة الحاكمة الحاليّة يفتقدون عقليّة الحكم، ولا يرون تونس وأهلها إلا تابعين للغرب، ولا يقدرون على التفكير خارج الأطر التي حدّدها لهم السيّد الغربي ولا يستطيعون أن يروا نظاما مغايرا للنظام الرأسمالي. فمن أين سيأتي الإنقاذ؟ هل سيأتي من النّظام الرأسمالي الذي تحيط به الأزمات من كلّ جانب؟ أم سيأتي من الشركات الأجنبيّة التي لا تهتمّ إلا بمصالحها الخاصّة؟ أم سيأتي من أشباه حكّام يفتخرون علنا برضاء سفيرة بريطانيا عنهم؟ أم سيأتي ممّن يرون السياسة حرفة ومهنة والدولة سوقا هم تجارها؟ هل سينقذ البلاد من يعتبرها غنيمة ومكسبا؟ هل سينقذ البلاد من لا يهمه إلا البقاء في كراسي الحكم ولو كانت معوجّة القوائم؟

6- الواقع الحالي الذي يعيشه أهل تونس هو نتيجة انطباق النظام الرأسمالي المجرم ومشاريعه التي يسهر على تنفيذها رؤساء الحكومات المتعاقبين برعاية الدوائر الأجنبيّة التي جرّت الويلات والكوارث على أهل تونس ؟! فماذا يمكن أن يصنع الفخفاخ تحت عنوان خطة الإنقاذ الاقتصادي؟! وهل يجرب عاقل المجرب مرارا وتكرارا؟! وهل يأمل من يدخل جحر الأفعى أكثر من مرة أن يجد في إحداها عسلاً؟! ومن يفعل ذلك فكأنما يتجرع الداء ليتداوى، ويترك البلاد فريسة لمزيد من النهب من قبل الدول الكبرى ومؤسساتها.

إن اقتصاد تونس لم ولن يتعافى بإثقال كاهل الناس بالجباية والقروض الربوية والمال الحرام، ولن ينهض بمخالفة شريعة الله وطريق الهدي المستقيم، مصداقا لقول الله تعالى: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا).

اتّحاد الشّغل محترف ركوب الاحتجاجات هو عرّاب الحكومات ومُنقذها من الأزمات

علي السعيدي

الخبر:

أعلن الإتحاد العام التونسي للشغل عن مساندته لحراك المحتجين في تطاوين ودعا إلى إضراب عام يوم الإثنين 22/06/2020 معبرا عن رفضه لاستعمال العنف المفرط وغير المبرر أمام المحتجين.

التعليق:

ليس من باب الافتراء ورمي التّهم جزافا على الإتحاد العام التونسي للشغل ولكن ما نقوله من صميم الواقع الذي ارتبط به الاتحاد منذ نشأته داخل منظومة الحكم العلماني الديمقراطي الرأسمالي الفاسد والظالم.

فقد ارتبط نشاطه دائما بالتنسيق الكامل بينه وبين الأنظمة القائمة، وكان دوما صمّام الأمان ومُخلّص النّظام من كل أزمة تواجهه، فقد احترف الاتحاد ركوب موجات الاحتجاج لتحويل وجهتها وتصريف غضب المحتجّين عبر خطوات باتت معلومة عند القاصي والداني.

أولها: تبني حراك الشارع ومساندة المُحتجين وإقراره بمشروعية المطالب.

ثانيها: الإعلان عن تحركات تصعيديّة، في ظاهرها، من قبيل الإضراب العام وشلّ الحركة الاقتصادية وإصدار البيانات ودعوة الناس إلى الاحتجاج السلمي والحضاري حسب زعمهم...

ثالثها: بعد هذا الجهد الذي كان القصد منه امتصاص غضب الناس والتنفيس عنهم واستنزاف طاقة الحراك وإخماد المشاعر، يدخل الاتحاد في سلسلة من المفاوضات مع الجهات الحكوميّة بعد أن ضمن عودة الناس إلى بيوتهم وتوقف الحراك، وتطول المفاوضات وتتيه داخل غرف المكر والخديعة، ثم تُدرج المطالب في سلّة المهملات دون أن تُفضي إلى نتيجة تُذكر وتبقى الأوضاع على ما كانت عليه بل ربّما تزداد سوءا وتأزّما.

رابعها: بعد عودة الهدوء وبعد موجة الاحتيال والالتفاف على المطالب الحقيقية للمحتاجين التي مارسها الإتحاد تُوكل المهمّة إلى القضاء الذي يباشر باستدعاء كل من شارك وساهم في الاحتجاجات وتُلفّق لهم التّهم ويُزجّ بهم في السّجون عبرة لمن يجرؤ على رفع الصّوت لاحقا سعيا لتكميم الأفواه إلى الأبد.

وأخيرا، تُخمد نيران الغاضبين وتضيع الحقوق ليُواصل المُستعمرون التنعّم بالخيرات والثروات فيما يجوع أهل البلد وتضيع حقوقهم.

بمثل هذا التمشي وضمن هذه الخطوات، عمد الاتحاد في حراك قرقنة واعتصام الكامور والحوض المنجمي فكان بحقّ عرّاب النظام والمُخاتل الذي يُتقن أساليب الاحتواء والتحيّل ونصب الفخاخ فليحذره كل واع وكل طالب حق. وليحذروا كلامه المعسول ومواقفه الإسنادية (ظاهريا فقط) وإياكم يا أهل البلاد ويا أهلنا في تطاوين وغيرها أن تُخدعوا وتُلدغوا من نفس الجحر مرّات ومرّات وعوّلوا على قواكم الحيّة والمُخلصة من هذه البلاد وهي كثيرة وارفعوا السّقف عاليا وإياكم والتنازل والله بالغ أمره إن توكلتم عليه وأنبتم.

تعليق صحفي

كيان يهود جرثومة خبيثة زرعت في قلب الأمة ولا تأتي إلا بالشر

في ظل الهجمة الشرسة ليهود على الأرض المباركة فلسطين وأهلها، وبينما يعلن كيان يهود عن تغوله وطغيانه من خلال ما يسمى بخطة الضم، وفرض السيادة اليهودية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية والأغوار، تأتي طعنات الظهر الخيانية الغادرة كما في كل مرة من محيط الأرض المباركة، والذي يفترض فيه أن يكون حامياً وصائناً لها من كل لامس أو طامع، تأتي الطعنة هذه المرة للتطبيع مع يهود والتعامل معه كجزء طبيعي في المنطقة من باب التصدي لجائحة كورونا، فقد قالت مديرة الاتصالات الإستراتيجية في وزارة الخارجية الإماراتية هند مانع العتيبة، عبر حسابها على تويتر، الخميس، إنه "في ضوء تعزيز التعاون الدولي في مجالات البحث والتطوير والتكنولوجيا في خدمة الإنسانية، وقعت شركتان خاصتان في الإمارات اتفاقية مع شركتين في "إسرائيل" لتطوير تكنولوجيا البحث لمكافحة كوفيد19-".

يأتي هذا الاتفاق بين الشركات الإماراتية واليهودية نتيجة اتصالات مكثفة خلال الأشهر الماضية كما أعلن نتنياهو معتبراً أن هذا الاتفاق سيجلب الخير للمنطقة، وزعم أنه: " كلما كنا أقوى وأعظم كلما نردع أعداءنا ونقرب أصدقاءنا منا".

والحقيقة أن كيان يهود المجرم ما هو إلا جرثومة خبيثة زرعت في قلب الأمة الإسلامية ليبقيها في حالة ضعف وتشتت، ولا يأتي منه إلا الشر، وقد مكنه من ذلك حكام المسلمين الذين ورثوا الخيانة كابرا عن كابر، ويأتي هذا الاتفاق، ومن قبله هبوط طائرة الأدوية في مطار بن غوريون، وجرائم بيع أراضي وبيوت فلسطينية لمستوطنين يهود، تأتي جميعها لتفضح كذب حكام الإمارات، وزيف ادعائهم بحرصهم على فلسطين وعلى حقوق أهلها.

وتأتي هذه الفضائح لتؤكد أن التحرير الشامل والكامل لفلسطين يتحقق عبر التخلص من هؤلاء الرويبضات واسقاط عروشهم والسير نحو فلسطين وتحريرها كاملة، فكيان يهود ظلّ لتلك الأنظمة الجاثمة على صدورنا تمده بأسباب الحياة، وتشكل له جدار حماية وطوق نجاة أمام ثورة الأمة وغضبها، وبالقضاء على الشيء ينتهي ظله.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

26-6-2020

رابطة العالم الإسلامي باتت جسرا للتطبيع مع كيان يهود

بقلم: الدكتور إبراهيم التميمي
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

كرّم الشيخ محمد العيسى أمين عام رابطة العالم الإسلامي من حركة مكافحة اللاسامية واتحاد السفارديم الأمريكي، بجائزة هي الأولى التي تخصص للقادة المسلمين المشاركين في مكافحة معاداة السامية، وقال العيسى الذي عبّر عن فخره بالجائزة والتكريم «نعمل على محاربة اللاسامية والإسلاموفوبيا وغيرها من أشكال العداء، لكن علينا استخدام القوة الناعمة ولا شيء غيرها».

وأكد الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي الشيخ العيسى على أن محاربة معاداة السامية مبدأ عام وقيم تترجم موقف الإسلام، كما أكد على ضرورة تحييد الخلافات السياسية جانباً، وأشار الشيخ السعودي إلى أهمية محاربة معاداة السامية والكراهية والعنصرية أياً كان مصدرها كمهمة دينية وواجب أخلاقي، وأكد العيسى أن زيارته لمعتقل أوشفيتز في بولندا شكلت نقطة تحول في مسيرته لمحاربة معاداة السامية والعنصرية. (أوروبا نيوز بتصرف 11/6/2020)

إن هذه التصريحات والمواقف تظهر الوجه الحقيقي والخبيث لرابطة العالم الإسلامي، وتبين أن هذه المؤسسة بعد أن كانت أداة لتخدير المسلمين وتضليلهم باتت الآن أداة لدفعهم للتطبيع مع كيان يهود.

وللوقوف على حقيقة الأمر نذكر بعض الحقائق:

إن حديث رابطة العالم الإسلامي عن مكافحة معاداة السامية قد برز بقوة في الفترة الأخيرة، وكانت ذروته حينما قام وفد منها يترأسه أمينها العام محمد العيسى بزيارة معسكر «أوشفيتز» النازي في بولندا في كانون الثاني/يناير لإحياء الذكرى 75 للمحرقة النازية، والمدقق يجد أن هذا التوجه للرابطة جاء بالتوازي وبشكل يتناغم مع موجة التطبيع المتصاعدة وغير المسبوقة مع كيان يهود في الفترة الأخيرة، وخاصة من الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربي وعلى رأسها نظام آل سعود، وهذا يبين أن تصريحات ومواقف العيسى ليست مواقف عشوائية أو شخصية وإنما هي توجهات سياسية مقصودة من تلك الرابطة لدعم تطبيع نظام آل سعود وغيره من الأنظمة مع كيان يهود المحتل.

إن كيان يهود قد فهم هذه التصريحات في سياقها وبدأ يستخدمها لإخراج علاقاته مع الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين إلى العلن، فمثلاً رحب رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو بزيارة العيسى لمعسكر «أوشفيتز» وعلق قائلاً «هذه علامة على تغير موقف الأطراف الإسلامية والدول العربية تجاه المحرقة والشعب اليهودي»، ويهدف كيان يهود إلى الاستفادة من هذا الدعم من رابطة العالم الإسلامي ليضفي الشرعية على نفسه في المنطقة ويتحول إلى دولة مشروعة مقبولة لها علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية العلنية مع الدول المحيطة، في ترجمة عملية لتصريحات أفيغدور ليبرمان عام 2012 وقد كان في ذلك الوقت وزيراً للخارجية، حيث قال «إنه من المرفوض أن يظل الوضع الدبلوماسي العربي (الإسرائيلي) على ما هو عليه في الشرق الأوسط إذ يرتبط الجميع بعلاقات غير معلنة مع (إسرائيل) دون الاستعداد للاعتراف بعلاقاتهم معها، مضيفاً أن (إسرائيل) ليست عاهرة الشرق الأوسط».

ومن الأمور التي تبين كيفية توظيف هذا التوجه لرابطة العالم الإسلامي لدعم كيان يهود ما أورده موقع الجزيرة الإخباري بعد الجائزة التي منحت لأمينها العام، حيث أورد إعلان اللجنة اليهودية الأمريكية مشاركة وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش والأمين العام لرابطة العالم الإسلامي محمد العيسى في مؤتمرها الافتراضي، وقالت اللجنة إن «المنتدى العالمي الأول للدعوة اليهودية (AJC 2020) - الذي سيعقد افتراضياً - سيضم العديد من قادة العالم في نقاشات تتمحور حول أهم القضايا التي تواجه الشعب اليهودي، وعلى موقعها الإلكتروني تقول اللجنة اليهودية الأمريكية إنها تعمل على «تعزيز رفاهية الشعب اليهودي و(إسرائيل) وتعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. (الجزيرة نت 11/6/2020)

إن ما تقوم به رابطة العالم الإسلامي يبين خطر هذه الرابطة وأنها ليست أكثر من مجرد أداة رخيصة في يد النظام السعودي الذي بات يستخدمها للترويج للتطبيع مع كيان يهود وتبرير ما ترتكبه الأنظمة المجرمة الحاكمة في بلاد المسلمين من خيانة لقضية فلسطين ولأهل فلسطين بعد أن استخدمها منذ تأسيسها عام 1962 - بموجب قرار صدر عن مؤتمر العالم الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة في 14 ذو الحجة 1381هـ الموافق 18 أيار/مايو 1962م - في ترسيخ النظام السعودي وتمييع أفكار الإسلام والترويج للديمقراطية وغيرها من الأفكار الغربية وتفريخ علماء السلاطين وتخذيل الأمة الإسلامية عن استعادة دولتها وسلطانها.

إن ما يصدر من جعجعات من هذه الرابطة حول دعم قضية فلسطين وآخرها الجعجعات ضد الضم ليست سوى كذب وتدليس رخيص، الهدف منه امتصاص غضب المسلمين في بلاد الحجاز وغيرها وهم يرون خيانة حكامهم تزداد، في اللحظة التي يستعد فيها كيان يهود بدعم من أمريكا لقضم ما تبقى من الأرض المباركة وتصفية قضية فلسطين لصالح يهود وكيانهم الغاصب، فرابطة العالم الإسلامي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية تتحرك في اللحظة التي يتمادى فيها كيان يهود بغطرسته وطغيانه فتزداد مشاعر الغضب لدى المسلمين عليه وعلى أنظمتهم الخائنة فتأتي المؤتمرات والاجتماعات والتصريحات للتنفيس عن الأمة وحرف بوصلتها عن التحرك الجاد والمثمر لحل قضية فلسطين بإسقاط أنظمة التطبيع الخائنة وتحريك الجيوش لاقتلاع كيان يهود من جذوره.

ثلاثة نماذج حديثة تؤكّد على انتهازية أمريكا في احتكارها للتكنولوجيا

بقلم: أبو حمزة الخطواني

تعتمد السياسة الأمريكية المتعلقة بالتكنولوجيا مع سائر دول العالم على مبدأ انتهازي واحد وهو: الإحتكار والابتزاز والاستغلال، لا فرق عندها في التعامل مع سائر الدول سواء أكانت فقيرة أم غنية، متخلفة أم متقدمة، حليفة أم عدوة، فسياستها ثابتة وواحدة في هذا المضمار مع جميع الدول، وهي احتكار كامل للمعلومة التكنولوجية وحرمان غيرها من الاستفادة منها.

ولنأخذ ثلاثة نماذج عملية لهذه السياسة الأمريكية الابتزازية من ماليزيا والسعودية والصين على التوالي؛ أما بالنسبة للنموذج الأول فقد كشف رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد أنّ دولته كانت قد اشترت من أمريكا طائرات F16 بأثمان باهظة وثبت أنّها لا تصلح إلا للاستعراضات الجوية، إذ إنّها لا تحتوي على برمجة ولا شيفرات، وحاولت ماليزيا تشغيلها للأغراض العسكرية فلم تعمل، فاضطرت للاتصال بأمريكا من أجل ذلك، فأرسلت الأخيرة إليها المبرمجين، الذين قاموا بتشغيلها لقاء تكاليف جديدة فوق ثمنها الأصلي، وعلّق مهاتير محمد على ذلك بقوله إنّ قرار استخدام هذه الطائرات مرهون بالإرادة الأمريكية.

أمّا النموذج الثاني فقد أعلن أنّ السعودية - وهي أكبر مشترٍ للأسلحة الأمريكية في العالم - قد وقّعتْ على عقديْن مع شركة لوكهيد مارتن الأمريكية لشراء ألف صاروخ جو أرض وجو بحر، وتبيّن أنّ قرابة نصف هذه الصواريخ موجودة أصلاً في السعودية، ولكنّها تحتاج إلى تحديث، أي أنّ السعودية تشتري هذا النوع من الأسلحة مرتين، فمرة تشتريها بدون برمجة ولا تحديث، ومرة تشتري تحديثاتها وبرمجتها، وبذلك يتبيّن أنّ قرار تشغيل هذه الصواريخ للاستخدام هو قرار أمريكي صرف، لأنّ تكنولوجيا الصواريخ تلك لا يملك استخدامها وتشغيلها إلا الأمريكيون، وهم فقط الذين يقومون بتشغيلها ضد اليمن مثلاً، بينما لا يسمحون باستخدامها ضد كيان يهود حتى لو فرضنا جدلا وجود رغبة عند حكام آل سعود لاستخدامها.

فشراء السعودية للأسلحة الأمريكية بهذه الطريقة تحوّل إلى وبال عليها وعلى المسلمين، وليس ذلك من باب تدمير البلاد الإسلامية كما حصل في اليمن، وقتل وتشريد وإفقار أهلها وحسب، بل ومن باب إفقار السعودية نفسها التي باتت تُهدر وبشكلٍ مُنظم عشرات المليارات من الدولارات سنوياً على هذه الأسلحة العقيمة.

فالدين السعودي يتضاعف سنوياً بسبب ذلك بمقدار 30 مليار دولار حيث بلغ في نهاية العام 2018 ما يزيد عن 153 ملياراً في حين بلغ 183 مليار دولار في نهاية العام 2019، وهذا ما جعل السعودية وهي الدولة النفطية الغنية تقترض هذا العام لوحده مبلغاً كبيراً بقيمة 58 مليار دولار.

أمّا النموذج الثالث فمن الصين حيث وضعت أمريكا شركة هواوي الصينية وسبعين شركة أخرى مُرتبطة بها على لائحة العقوبات التي أقرّها الكونغرس، والتي بموجبها تقوم الشركات الأمريكية والأجنبية التي تستخدم التكنولوجيا الأمريكية بمنع تصدير رقائق أشباه الموصلات المتطورة إلى هواوي والشركات المُرتبطة بها، وتهدف هذه العقوبات بشكلٍ واضح إلى تعطيل برامج الصين المتقدمة في إطلاق مشروع الجيل الخامس المُراد استخدامه في شبكات الاتصالات وفي الهواتف النقّالة.

وتستغل أمريكا هيمنتها على قطاع رقائق أشباه الموصلات المتطورة لاحتكار السيطرة على قطاع الاتصالات السريعة المستقبلية، وإبعاد المنافسين لها.

إنّ هذه السياسة الأمريكية الاحتكارية التي تحبس المعرفة التكنولوجية لصالح شركاتها، وتحرم غيرها منها حتى ولو دفع هذا الغير أضعاف أثمانها، تعني أنّ أي دولة تُريد امتلاك التكنولوجيا امتلاكاً حقيقياً لا بد لها من الإنفصال التكنولوجي عن أمريكا انفصالاً حقيقياً، وأنْ تكون العلاقات التكنولوجية بينها وبين أمريكا مبنية على أساس المعاداة لا على أساس التحالف والصداقة، لأنّه لا فائدة تُرجى من التحالف مع أمريكا، والشواهد والتجارب أكبر دليل على ذلك.

والدولة الإسلامية القائمة قريباً بإذن الله ستعتمد في سياستها التكنولوجية على قواها الذاتية، وعلى أدمغة أبنائها، وعلى شراء التكنولوجيا بأصولها وجذورها وبدون شروط، وإنّ وجود الإرادة الصلبة لدى الدولة الإسلامية إلى جانب قوة المبدأ كفيلان ببناء القوة التكنولوجية الإسلامية القادرة على تحدي أمريكا والعالم، ومن ثمّ استخدامها في حمل رسالة الإسلام لنشر خيره وعدله ونوره إلى العالم أجمع.

ما يحتاجه العالم خلافة تعاقب مجرمي الحرب وليس المجتمع الدولي الحالي

(مترجم)

محمد بن فاروق

الخبر:

تقول الولايات المتحدة إنها ستعاقب موظفي المحكمة الجنائية الدولية الذين يحققون في جرائم الحرب "المزعومة" التي ترتكبها القوات الأمريكية وحلفاؤها، بما في ذلك (إسرائيل). وشن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هجوما واسع النطاق يوم الخميس على المحكمة الجنائية الدولية من خلال تفويض عقوبات اقتصادية وأوامر ضد موظفي المحاكم المتورطين مباشرة في التحقيق مع القوات الأمريكية ومسؤولي المخابرات وأعضاء الدول الحليفة، بما في ذلك (إسرائيل)، من أجل جرائم حرب "محتملة" في أفغانستان وأماكن أخرى. وجاء في بيان صادر عن السكرتير الصحفي للبيت الأبيض أن إجراءات المحكمة الجنائية الدولية "هي اعتداء على حقوق الشعب الأمريكي وتهديد بالتعدي على سيادتنا الوطنية".

التعليق:

مع انتهاك الولايات المتحدة لسيادة البلاد الإسلامية كلها، ها هي تهدد المحكمة الجنائية الدولية بعدم انتهاك سيادتها. انضم رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو بدوره ليثني على عقوبات أمريكا للمحكمة الجنائية الدولية التي تحقق أيضاً في جرائم الحرب التي ارتكبها كيان يهود. وعارضت الدول الأوروبية وبريطانيا وفرنسا العقوبات كما لو أنها لم ترتكب أو تتكاتف في جرائم الحرب في البلاد الإسلامية. فهم الذين تحالفوا مع أمريكا في ارتكاب جرائم في العراق. في الواقع، ارتكبت كل دول الكفر من الشرق إلى الغرب جرائم حرب، وخاصة ضد المسلمين. والأمر المحزن حقاً هو موقف الأمة الإسلامية التي فقدت موقفها باعتبارها أمة شاهدة على الأمم مرجعا للحق كما جاء بها النبي ﷺ، لتصبح في ذيل الأمم تتجبر بها دول الطاغوت، مدعية أنها تدعم العدالة، فيما هم في الواقع المعتدون الظالمون. [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ].

لم تكن الولايات المتحدة قط جزءاً من المحكمة الجنائية الدولية، وهي هيئة مكونة من 123 عضواً تم إنشاؤها في عام 2002 لإنصاف الأفراد الذين تعرضوا لجرائم الحرب والإبادة الجماعية. لكن أفغانستان دولة عضو، وهو السبب الذي يجعل هيئة المحكمة تسعى لمحاكمة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم حرب في أفغانستان، بما في ذلك من هم من الأمريكيين فوكس). إن دعوة أمريكا لحقوق الإنسان في المجتمع الدولي تكون فقط عندما تكون لصالحها. ومن ناحية أخرى، فإن أمريكا لا تلتزم بالقوانين الدولية عندما تكون ضد مصالحها. إن المحكمة الدولية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب ليست سوى أداة لتحقيق ما يخدم أجندتهم الاستعمارية، فلم تلاحق المحكمة الجنائية الدولية أبداً جرائم الحرب في الغرب. في الواقع، إنه لمن السخرية أن أولئك الذين يرتكبون جرائم الحرب من المستعمرين الغربيين يتركون ليصولوا ويجولوا بحرية فيما تتم مقاضاة الآخرين.

لا توجد دولة مؤهلة لمعاقبة مجرمي الحرب غير دولة الخلافة. إن هذه الدول إذا دخلت بلادا أخرى، ارتكبت جميع الأعمال الوحشية من قتل لأهل هذه البلاد، ونهب ثرواتها، وإهانة نسائها وأطفالها. لقد شهد الجنس البشري على جرائم الحرب هذه طوال تاريخه على يد الجيوش التي لا تحمل هدفا نبيلا، وإنما الجشع للسيطرة على الآخرين ونهب ثرواتهم. [قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ].

في المقابل، فإن الجيش الإسلامي الذي لديه هدف نبيل في جعل كلمة الله هي العليا وتحقيق عدل الإسلام لن يرتكب أبداً أية جرائم ولن يقتل نفسا إلا بحقها. ومنذ أن فقدت الأمة الإسلامية مكانتها الصحيحة في كونها أمة شاهدة على الأمم في إحقاق الحق وإقامة العدل في الأرض بتطبيق أحكام الإسلام، حلت محلها الدول بأجندات استعمارية، وفرضت على البشرية قوانين متحيزة تستخدم لتحقيق أجندتها الاستعمارية فحسب. وهكذا نرى أن المحكمة الجنائية لم تحاكم أية دول غربية على الرغم من ارتكابها جرائم حرب خطيرة.

أما السيادة التي تدعي الولايات المتحدة أنها تحمي مواطنيها، فهذا يذكرنا بالطبيعة الوحشية المتناقضة لحكام المسلمين الحاليين الذين يفتحون البلاد الإسلامية لأمريكا لتصول وتجول وتستبيح دماء إخواننا. إنهم يخدمون أسيادهم الاستعماريين فحسب، ولا يهتمون بثروات الأمة الإسلامية وحياة أبنائها مطلقا. إن الحاجة ماسة لهذه الأمة لإقامة الخلافة وتنصيب خليفة يذود عنها ويحميها حتى لا تجرؤ أمم الكفر الاستعمارية على ارتكاب جرائم حرب في عقر دار بلاد الإسلام، بل الواقع أنها ستقتلع نفوذ الكفر من بلاد الإسلام... إن الحاجة ماسة لتنصب الأمة خليفة فتعود دولتها سيدة شاهدة على البشرية بإقامة عدل الإسلام على عكس المجتمع الدولي الحالي الذي يشهد على البشرية بفرض مبدئه الآثم.

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾

هل توقع مصر على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع اليونان؟!

حامد عبد العزيز

بعد أن وقع وزير الخارجية اليوناني ونظيره الإيطالي لويجي دي مايو، الثلاثاء 16 جوان، على اتفاق حول الحدود البحرية لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، إذا به يصل القاهرة الخميس 18 جوان ليلتقي بنظيره المصري سامح شكري لبحث قضايا إقليمية، في مقدمتها ترسيم الحدود البحرية. وفي حال رسمت اليونان حدودها مع مصر تكون بذلك قد قطعت الطريق على تركيا في أن يكون لها موضع قدم في شرق المتوسط، إذ تعني الاتفاقية اعتراف الطرفين ضمنياً بحقوق الجزر اليونانية في حدودها البحرية، وهذا ما تحرص عليه اليونان وقبرص وحتى كيان يهود، وهو ولا شك يصب في صالحهم جميعا، بينما المتضرر ليس تركيا فحسب بل ومعها مصر أيضا.

فمثل هذا الاتفاق سيؤدي إلى محاصرة الاتفاق التركي الليبي، لأنه سيكون متمما لاتفاق اليونان وايطاليا الأخير، بالإضافة إلى اتفاق مصر وقبرص 2003، ولبنان وقبرص 2007، وكيان يهود وقبرص 2010، وبهذا تكون عملية التوافق حول ترسيم الحدود البحرية كبيرة بين غالبية دول حوض شرق المتوسط، مما يجعل الاتفاق التركي الليبي يغرد منفردا خارج السرب. والهدف الكبير الذي تحرص عليه اليونان وقبرص ومعهم كيان يهود وأوروبا كلها هو إنشاء خط غاز East Med في المياه العميقة للبحر المتوسط؛ والذي سينقل الغاز من كيان يهود وقبرص إلى اليونان ومنه إلى أوروبا ليصبح أحد أهم البدائل التي تسعى إليها أوروبا في محاولة لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي الذي يسيطر على أكثر من ثلث واردات الغاز لأوروبا.

وكان الاتفاق التركي الليبي لترسيم الحدود بينهما في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، يهدف بالأساس لقطع الطريق على خط East Med، فهو لا يهدد روسيا فحسب، بل يهدد تركيا أيضا إذ يتجاوزها إلى أوروبا مباشرة، وتريد تركيا أن يتم نقل الغاز من خلالها أو على الأقل تتمكن من أخذ رسوم على هذا الخط إذ إنه ومن خلال الاتفاقية مع ليبيا سيمر هذا الخط في جزء من المياه الاقتصادية التركية.

إشكالية الموافقة المصرية على ترسيم الحدود البحرية مع اليونان إذا تمت، فإنها ستكون مجرد مناكفة مصرية للنظام التركي، قد يبررها النظام المصري بأنها تتم في إطار معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م، وأن مصر لا يهمها إن وقع ضرر على تركيا أو لم يقع، فمصلحة مصر هي الأهم، ولكن الواقع يكذب هذا الادعاء. فإنه فضلا عن أن مصر سوف تخسر من خلال هذا الترسيم مع اليونان مساحات ليست بالقليلة من المناطق الاقتصادية الخالصة، فضلا عن ذلك سوف تخسر مصر أيضا مكانتها كمنصة إقليمية مهمة لنقل الغاز إلى أوروبا بسبب التأثير السلبي للخط على تموضع مصر كمنصة لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا، باعتبار الخط الجديد سيكون مصدراً لنقل الغاز الطبيعي مباشرة إلى الأسواق الأوروبية بسرعة أكبر وبتكلفة أقل من تكلفة الغاز القادم من مصر الذي يحتاج إلى إسالته قبل شحنه من خلال الناقلات إلى الأسواق الأوروبية ثم إعادته للحالة الغازية مرة أخرى.

برغم رفض النظام المصري اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، إلا أنها قد وضعت خريطة جديدة لشرق المتوسط تتحقق فيها مصالح مباشرة لمصر. وكما أسلفنا ليس من مصلحة مصر بأي حال من الأحوال إنشاء وإنجاز خط East Med، وبالتالي فإن الاتفاقية التركية الليبية تقطع الطريق على الخط وتعيق إنشاء هذا المشروع الذي يضر بشكل مباشر بالمصلحة المصرية، فهي تمكنها من تحقيق حلمها بأن تصبح مصر المنصة الرئيسية في شرق المتوسط لنقل وتصدير الغاز المسال إلى أوروبا. كما مثلت الاتفاقية التركية الليبية مصلحة لمصر في عدم خسارتها مساحات كبيرة من المناطق الاقتصادية الخاصة. والخلاصة أن الاتفاق التركي الليبي يتطابق مع المصالح المصرية بغض النظر عن الموقف السياسي المعلن من مصر تجاه الاتفاقية.

وأخيرا هل يكرر النظام ما قام به من قبل مع قبرص ويقوم بترسيم الحدود مع اليونان استنادا إلى قانون البحار دون النظر في أبعاد هذا الاتفاق السياسية والتاريخية والضرر الذي يمكن أن يلحق بمصر؟ فليس مطلوبا من مصر أثناء الخلاف التركي اليوناني أن تتنازل عن مساحات كبيرة من المناطق الاقتصادية الخالصة لصالح اليونان لمجرد تنفيذ قانون هو مسار خلاف في مناطق معقدة كثيرة في العالم، فقد رفضته الكثير من الدول. فقد أسفر الترسيم مع قبرص من قبل عن تنازل مصر عن مساحة كبيرة من مياهها الاقتصادية، حيث إن حقل ليفياثان في كيان يهود وإفروديت القبرصي يقعان ضمن المياه الاقتصادية المصرية الخالصة. كما أسفر ذلك التنازل عن منح اليونان منطقة اقتصادية خالصة لجزيرة كاستلوريزو (المتنازع عليها مع تركيا)، فتحقق بذلك تلامس حدود اليونان مع قبرص، وأدى هذا الإجراء لتلاصق الحدود البحرية لكل من كيان يهود وقبرص واليونان، بما يسمح بتمرير أنبوب للغاز من كيان يهود وقبرص لأوروبا دون أن تدفع قبرص أو كيان يهود أي رسوم لمصر.

إذا حصل هذا سيكون تكراراً للتفريط في مقدرات مصر الاقتصادية التي دأب عليها النظام، والذي يجب أن يقابل من المخلصين من أبناء الكنانة بوقفة حازمة تحاسب المفرطين فتأخذ على أيديهم وتأطرهم على الحق أطرا، قال ﷺ: «كَلاَّ وَاللَّهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنْ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيْ الظَّالِمِ وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْراً وَلَتَقْصُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَصْراً، أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللَّهُ بِقُلُوبِ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ ثُمَّ لَيَلْعَنَنَّكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ» (رواه أَبُو دَاوُد والترمذي وَقَالَ: حديثٌ حسنٌ. هَذَا لفظ أبي داود).

العنصرية: النظر خلف الألوان

- مترجم -

أوكاي بالا - هولندا

الخبر:

العنصرية...

التعليق:

قيل الكثير في الأسابيع الأخيرة عن العنصرية. وغني عن القول، إنه تم التركيز بشكل أساسي على لون البشرة، لأن هذا هو حقيقة ما مر به الناس. التمييز القائم على لون شخص ما هو مجرد مظهر من مظاهر العنصرية وليس السبب والدافع وراءها. في الواقع، لا تتعلق العنصرية بالألوان، إنها تتعلق بالغطرسة والجشع والسيطرة والاستغلال لأمة على أخرى.

الأشخاص أنفسهم الذين يقودون قافلة العنصرية اليوم اعتادوا على استعباد السلاف ذوي البشرة البيضاء من أوروبا الشرقية في أوائل العصور الوسطى في أوروبا. كلمة "سلاف" بمعنى عبد بالإنجليزية مشتقة من الاسم العرقي للسلاف.

في القرن الخامس عشر، كانت الكنيسة القوية هي التي أصدرت الحكم لاستعباد "الوثنيين" و"أتباع الديانات الأخرى". في وقت لاحق، جادل كاهن مثل خوان جينيس دي سيبولفيدا بأن الهنود "الصفر" ليس لديهم روح وبالتالي ليسوا بشراً، ممهدا الطريق ليس فقط لاستعباد الشعوب الأصلية في المستعمرات الإسبانية في أمريكا الوسطى والجنوبية، ولكن أيضاً لإبادتهم كما لو كانوا حشرات ضارة.

لذا فإن الخلفيات العرقية ولون البشرة هي مجرد عذر للدول المتغطرسة والجشعة لإيجاد شرعية للسيطرة على "الآخر" واستغلاله.

أيضا، هذه الأنواع من الخطابات لا تزال موجودة اليوم. يطلق على الأمريكيين الأصليين أو الأشخاص الذين لديهم أصول أمريكية مختلطة "الزنوج الحمر". بالطريقة نفسها يطلق على العرب "زنوج الرمال". هذه المصطلحات المهينة ليست سوى وسيلة لتجريد العرب من إنسانيتهم، لتبرير احتلال بلادهم، والقتل العشوائي لنسائهم وأطفالهم، وتدمير بنيتهم التحتية بالكامل ونهب وسلب ثرواتهم، وانتقاص كرامتهم وشرفهم...

في الماضي، الممالك والإمبراطوريات هي

التي سيطرت على الدول الأخرى واستغلتها وفقا لنظرتها للعالم. اليوم رأسماليتها والدول الرأسمالية هي التي تهيمن على الدول الأخرى وتستغلها. ليس من الصعب معرفة أن الرأسمالية هي أسوأ أشكال الغطرسة والجشع والهيمنة والاستغلال في تاريخ البشرية، لأن الأساس يقوم على هذه الخصائص. لذا، فهي تنتج هذه الأنواع من الأفراد والأمم، وتدعم هذه الأفكار لأن هذا هو ما يكمن في أساس بقائها، مثل الطفيليات التي تعيش على غيرها.

الرأسمالية تتجاهل الخالق وتضع الإنسان مكان الله، فتسبب الغطرسة بين الناس. فهي تقدس فكرة الفردية التي تؤدي إلى الأنانية وحب الذات. إنها تسعى إلى السعادة في المادية التي تؤدي إلى الجشع. إنها تبني دولها على أساس القومية والوطنية، مما يؤدي بالتأكيد إلى التمييز ضد الطرف الآخر بجوار حدودها ويسبب الهيمنة والاستغلال.

طالما لم تتم مواجهة الدافع وراء العنصرية، وهي وجهة النظر الرأسمالية، لا يمكننا أبداً القضاء عليها بمجرد محاربة الأعراض. والبديل الوحيد هو الإسلام الذي يعارض الغطرسة ويحفز على التواضع وينتج أناساً يخافون الله. الذي يرى الأنانية على أنها إثم ورعاية الآخرين خير. ويرفض فكرة أن السعادة مطلوبة في الكسب المادي ويوجه السعادة إلى طاعة الخالق الذي خلق الثروة والمادة، وتوزيعها بشكل عادل بين الناس. إنه يرفض الفكرة الضحلة للدول القومية التي تستعبد الناس، ويقدم فكرة الأمة الواحدة التي تشمل البشرية جمعاء. وأخيراً، يعلن الحرب على استغلال الناس على أساس لون البشرة والعرق والجنس لأنه يعتبر ذلك فعلاً غير عادل ضد الإنسانية ويعتبره استبداداً.

ثورة الأمة في الشام بين الأمس واليوم

عندما انطلقت ثورة الشام المباركة وبدأت تتلمس طريقها بالوصول إلى غايتها بإسقاط النظام وتحكيم الإسلام، حاولت أن تجرب كل الطرق فنادت المجتمع الدولي الذي كان يرى ويشاهد قتل أهل الشام بالأسلحة التي تسمى كذبا بالأسلحة المحرمة دوليا ومنها الكيماوي، فاكتشف أهل الشام كذبة المجتمع الدولي وأعلنوا في إحدى جمعهم أن المجتمع الدولي شريك في قتلنا.

ثم راحوا ينادون الدول بالتدخل وفرض حظر طيران أو تزويد المجاهدين بمضاد الطيران أو إنشاء منطقة آمنة، لكن كل ذلك لم يلق من تلك الدول آذانا صاغية.

فأدرك أهل الشام أنهم وحيدون في مواجهة العالم ورفعوا شعار «ما لنا غيرك يا الله»، واعتمدوا على أنفسهم وصنعوا السلاح وحرروا المناطق وأصبح النظام على حافة السقوط مما استدعى تدخل الأعداء و(الأصدقاء!)؛ فقسم دعم النظام وسانده عسكريا ومادياً، وقسم ادعى أنه داعم للثورة وهذا الأخطر؛ إذ إنه بعد فترة استطاع من خلال الدعم أن يتحكم بالقرارات وفتح وإغلاق الجبهات وإلزام الفصائل بالهدن والمؤتمرات، مما جعلهم يخسرون معظم المناطق المحررة، وجعلهم تحت رحمة هذه الدول التي لم تألو جهدا في إعادتهم إلى حظيرة النظام مستخدمة كل الأساليب من ترهيب وترغيب وتهديد.

واليوم وبعد أن أدرك أهل الشام أن جميع هذه الطرق لن توصل الثورة وأهلها إلى غايتهم بإسقاط النظام وتحكيم الإسلام، وبعد إدراكهم لدور الدول التي ادعت صداقتهم، وبدل أن يعملوا على قطع حبال هذه الدول الواهية والاعتصام بحبل الله المتين، وإعادة الثورة إلى ما كانت عليه من توكل على الله وحده وطلب النصر منه، هناك من يحاول إعادة الثورة إلى المربع الأول

(المجتمع الدولي.

فيا أهل الشام المؤمنين الصابرين: لطالما كانت ثورتكم الكاشفة الفاضحة فلا تتركوا المفضوحين ليسرقوا ثورتكم ويؤخروا وصولها لغايتها، وامضوا على بركة الله مستعينين به وحده طالبين رضاه معتصمين بحبله لا تخشون في الله لومة لائم... فتستحقوا بذلك نصره وتفوزوا في الدارين. [إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ]، [وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ].

دولٌ أم جمعيات خيرية؟!

أحمد خالد

الخبر:

الأردن والسويد ينظمان مؤتمراً بمشاركة 50 دولة لحشد الدعم المالي والسياسي لـ"الأونروا" وتمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية إلى 5.6 مليون لاجئ فلسطيني. (الجزيرة 22/6/2020)

التعليق:

من ينظر في تصرفات الدول التي تدّعي تعاطفها تجاه الشعوب المنكوبة، يتساءل حقاً أهذه تصرفات دول أم تصرفات جمعيات خيرية؟! أهذه قدرات دول أم قدرات جمعيات خيرية؟!

أن يصدر الدعم المالي والسياسي من دول قادرة على الدعم العسكري فهذا عين الخيانة والتقصير والاشتراك في الجريمة.

ولكن هذا ليس مستغرباً من دول تدين بالولاء للغرب، ودولٍ نشأت لتكون وظيفتها حماية كيان يهود.

فما تقوم به هذه الدول هو محاولة لتخدير الناس وإسكاتهم بتصرفات هي أبعد ما تكون عن الواجب المحتم والحل الحقيقي تجاه القضية الفلسطينية.

وكما قال حسان بن ثابت رضي الله عنه:

عَدِمنا خَيلَنا إن لَم تَرَوها *** تُثيرُ النَقعَ مَوعِدُها كَداءُ

فعدمنا دباباتنا، وعدمنا طائراتنا، وعدمنا جيوشنا إن لم نجدها تتحرك لنُصرة المسلمين المضطهدين في كل مكان.

فيا جيوش المسلمين... آن الأوانِ أن تقلبوا الطاولة في وجه حكامكم عملاء الاستعمار، وتتحركوا نصرة لدين الله عز وجل، فالجيوش إنما وجدت للقتال لا للبقاء رابضة في ثكناتها، والمسلمون هم أحق الناس بجيوشهم، فتحرروا من التبعية لعملاء الاستعمار، وانحازوا إلى الإسلام وأهله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

هل ما فيه أهل الشام اليوم هو يأس حقيقي أم مصطنع؟

بقلم: الأستاذ عبدو الدلي (أبو المنذر)

كانت الثورة الشامية المباركة في بدايتها ثورة خالصة لله تعالى لا تشوبها أي شائبة تعكر صفوها، وكانت خطواتها ثابتة مستقرة متصاعدة متسلحة بشعارات "هي لله لله" و"لن نركع إلا لله" و"قائدنا للأبد سيدنا محمد"، خارجة من أبرز مكان يعبر عن وجهة ثورتهم؛ مساجد الله سبحانه وتعالى، وتطورت الثورة وتطور ثوارها وارتقوا بمطالبهم فدفعت الحاضنة الشعبية برأي عام ضاغط على أبنائها أن ينشقوا من المؤسسة العسكرية التي لطالما كبتت التزامهم وقمعت دينهم وشتتت أفكارهم، وبالفعل بدأت حركة الانشقاقات من المؤسسة الكفرية باتجاه الثورة وحاضنتها، وتسلح المنشقون في بداية انشقاقهم بمفاهيم واضحة أن النصر من عند الله وأنهم إن نصروا الله فسينصرهم، وتلمسوا حقيقة هذا المفهوم، فرأوا بأم أعينهم أين أصبحت ثورتهم؛ فقد انضم ما يزيد عن 70٪ من سوريا الشام إلى الثورة، وبدأت ألوان الثورة تتوسع وألوان النظام تتقلص، وتلمس المجتمع الدولي خطورة ما حدث وبدأ يستقرئ أين ستكون نهاية الطريق، فبدأ يخطط كيف ينهي هذا الحراك ويعيده لما قبل انطلاقته؛ فكان أول نشاطاته ضرب العلاقة بين الثوار وبين خالقهم وإيجاد شرخ في هذه العلاقة ومن ثم يقومون بملء هذا الشرخ بمفاهيمهم وأفكارهم التي تمكنهم من إنهاء هذه الثورة، فعمدوا إلى تركيز فكرة العتاد وضخامته وأنه لازم للمعارك، وكذلك تضخيم هالة الفصائل كي يرتبط مفهوم النصر لديها بوجودها ضمن العمل من عدمه، في محاولة جادة لصرف أعين الناس تجاه الأسباب المادية؛ فقد كانت من نتائجه أن أوجدت أفكاراً ما كانت في بداية الثورة - فعبارة أن النصر حليفنا لأن الفصيل الفلاني مشارك أصبحت رائجة وبقوة، وأننا سننتصر لأننا قمنا بتجهيز عدد من المفخخات ومن الانغماسيين، وغيرها من عبارات... أعددنا ما يكفي من سلاح ثقيل وجمعنا منه ما سيحقق لنا النصر - وبالفعل تحقق المقصود بأن تم طمس المفاهيم الحقيقية للنصر بمفاهيم زائفة خداعة مصطنعة أصبحت فيما بعد باباً من أبواب إنهاء الثورة، وبعد ما تم من تحوير للمفاهيم عند القاعدة الثورية، وبعد أن ثبت أن الناس فعلياً أصبحوا يرون كل ما ذكر أسباباً رئيسية للنصر، بل وأصبحوا يتحدثون ويدافعون عنها، حانت لحظة ضرب هذه المفاهيم لقتل أي روح عند الناس فبدأت حالات السقوط المنظم للمناطق، وحصر لبقع النفوذ، وأصبحت كل المعارك التي تُفتح نتائجها عدد كبير من القتلى بالإضافة لكمية الدمار التي تحل بالمناطق بعد كل عمل من قصف مرعب وتهجير ممنهج؛ كل ذلك ساعد في إيجاد مفهوم جديد عند الناس ألا وهو مفهوم الشعور باليأس والذي كان سببه ما حصل من إيهام عمدت على صناعته غرف التآمر على الثورة وسعت لتعزيزه، فأصبحت الحاضنة بعد ذلك جامدة تنتظر مصيرها ومستعدة للقبول بأي حل قد يُطرح عليها.

وللبحث في كيفية معالجة هذا الشعور لا بد من طرح جملة من الأفكار الصحيحة القوية لتُسقط الأفكار الخاطئة؛ أولها يتعلق بأن ترجع الثورة كما كانت في بدايتها؛ مفاهيمها من صلب عقيدتها، فتصبح الثورة الشامية المباركة مرتبطة ارتباطا حتميا بمفاهيم العقيدة، وبالتالي تصبح عصية على الاختراق والتحريف. فأفكار أن النصر من عند الله وحده، وأن نصرة الله هي أساس النصر، والحديث بحتمية الصراع بين حق وباطل، وأن كل ما حدث لنا وما قد يحدث لم يكن لولا أن ابتعدنا عن الله سبحانه وتعالى وأصبحنا ندور في فلك دائرة غيره، وكذلك أن لا نجاة إلا برضا الله ولا سعادة إلا في ظل حكم الله، وأن أي حل يكون خارج أمر الله إنما هو ضنك وإن كان فسيحاً... كل هذه الأفكار يجب أن تتحول لمفاهيم يتم تلبسها في السلوك عن قناعة تامة يعبر عنها فكر أن قوة الله حقيقة وملموسة، وقد خبرناها في كثير من المواضع والأماكن والأحداث في الثورة وغيرها، ويزيد عن ذلك لتصحيح ما تم تحريفه أن الثورة ليست كما يدعون قد ضعفت وانتهت بل هي قوية وثابتة كما الجبال الرواسي، فليس التسليم والخيانة إلا دليل على قوتها، فلو كانت ضعيفة لما تم اللجوء لهذا الأمر، وأيضاً لولا قوتها لما تدخلت تركيا لتنفذ ما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات القذرة ولتركت أمر التنفيذ للفصائل التي رعتها وأطلقت يدها في المحرر، ويضاف لكل ذلك أن النظام ضعيف بل ومتهلهل وليس ما يظهر من صراع بين أركانه بين الحين والآخر إلا دليل على هذا التصدع الموجود.

إن على أهل الثورة أن يدركوا أن لا خلاص لثورتهم إلا بتصحيح مسارها، وأن ذلك لن يكون إلا بتبني أفكار صحيحة من صلب عقيدتهم تكون لهم ذخراً في حال فترت العزيمة ووقوداً لمزيد من البذل؛ لأن الهدف يحدد حجم التضحية؛ فكلما كان الهدف راقياً وعالياً زاد حجم التضحية للوصول إليه، فعلى أهل الشام أن يدركوا أن ما يمارس عليهم من ضغط لإشعارهم باليأس ليس إلا لأن ثورتهم خطرة على العالم أجمع، وأنها قد أعيتهم وأربكتهم فلجأوا كعادتهم لأساليبهم الملتوية حتى يحققوا مقصدهم... فكونوا على يقين أنكم منتصرون إن نصرتم الله وغالبون إن توكلتم على الله والله معكم ولن يتركم أعمالكم.

جواب سؤال

الاشتباكات الحدودية بين الصين والهند

السؤال:

نشرت رويترز في 2020/06/10م: (... أوضح مسؤولون هنود أن مئات الجنود كانوا يرابطون في مواجهة بعضهم البعض بمنطقة لاداخ الجليدية النائية منذ نيسان/أبريل في أخطر تصعيد حدودي بين الجانبين منذ سنوات، بعد تقدم دوريات صينية إلى ما تعتبره الهند جانبها من الحدود الفعلية، وتزعم الصين أن الإقليم ملك لها، واعترضت على إنشاء الهند لطرق في المنطقة...). وكانت المنطقة الحدودية بين الصين والهند قد شهدت مناوشات بين حرس حدود البلدين منذ الأسبوع الأول من أيار/مايو. فهل الدافع محلي أم أن أمريكا من ورائه لمضايقة الصين والضغط عليها؟ ثم ما هو أثر هذا النزاع على المسلمين في كشمير المحتلة وباكستان؟

الجواب:

المناوشات الحدودية التي اندلعت في 5 أيار/مايو الماضي، في وادي جلوان بمنطقة لاداخ المرتفعة شمالي الهند، ثم بعد ثلاثة أيام عند ممر ناثولا الجبلي (في جبال الهمالايا ويربط بين ولاية سيكيم الهندية ومنطقة التبت)، هذه المناوشات أدت إلى مأزق عسكري ودبلوماسي بين البلدين، فتاريخ التوتر في العلاقات بين الصين والهند طويل، ويظهر كثيراً بمظهر الصراع على الحدود التي رسمها الإنجليز عام 1890م مع الصين في اتفاقية عرفت باسم سيكيم التبت، عندما كانوا يهيمنون على المنطقة ويستعمرون شبه الجزيرة الهندية الإسلامية مباشرة، فعند خروجهم منها قسموها إلى هند وباكستان، وتركوا كشمير منطقة متفجرة بينهما... وكذلك فعلوا بين الهند والصين لتفجير الصراعات على مناطق عديدة على الحدود. ولبيان ما حدث مؤخراً نتدبر ما يلي:

أولاً: هذه المناوشات الحدودية بين الهند والصين ليست الأولى من نوعها، فقد وقف جيشا البلدين على حافة الحرب بدرجات متفاوتة سنوات 2013، 2014، 2017م، هذا في العقد الأخير وحده، وكان البلدان قد خاضا حرباً طاحنة عبر الحدود سنة 1962م هزمت فيها الهند واحتلت الصين منطقة أكساي تشين شمالي كشمير. والنزاع بين البلدين على الحدود الشرقية ناتج عن الاستعمار البريطاني وضم ولاية أورنتشال براديشت للهند، وعدم ترسيم الحدود مع الصين طوال فترة الاستعمار البريطاني للهند، وأما النزاع على الحدود الغربية فإنه يعود لأطماع البلدين في المناطق الإسلامية كشمير خاصة بعد سنة 1947م. ولكثرة النزاعات الحدودية تلك فإن كلا البلدين ينشران معطيات مختلفة بدرجة كبيرة، حتى عن طول الحدود بينهما البالغة قرابة أربعة آلاف كيلومتر. أما عن المواجهات في الخامس من أيار/مايو الماضي، فقد حدثت عندما اشتبكت القوات على ضفاف بحيرة بانغونغ تسو الجليدية، على ارتفاع 14 ألف قدم على هضبة التبت، مما أسفر عن إصابة عشرات الجنود من الجانبين. ومنذ ذلك الحين، استمر تعزيز القوات وسط المواجهات المستمرة. والصين أرسلت حوالي 5000 جندي ومدرعات بالفعل إلى منطقة الحدود المتنازع عليها في منطقة لاداخ. (ذكرت صحيفة بيزنس ستاندرد أن أكثر من 5000 جندي صيني من جيش التحرير الشعبي اقتحموا خمس نقاط في لاداخ- أربع على طول نهر جالوان، وواحدة بالقرب من بحيرة با ٌونج... www.defense-arabic.co 2020/05/24م).

ثانياً: وقد ازدادت سخونة الأحداث بين البلدين بعد أن فصلت الهند منطقة لاداخ عن جامو وكشمير، فقد فهمت الصين من ذلك أن فصل لاداخ عن جامو وكشمير كان لأسباب استراتيجية من أجل استمرار المواجهة الهندية المكثفة ضد الصين منذ وصول رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى السلطة في عام 2014م كرئيس للحكومة التي شكلها حزب بهاراتيا جاناتا، وقد قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ردا على إعلان أميت شاه في 5 من آب/أغسطس 2019م عن نية الهند فصل لاداخ: «إن تعديل الهند لقانونها الداخلي من جانب واحد يضر بالصين ويمس بالسيادة الإقليمية، وهذا غير مقبول». إن الخلافات الحدودية التي تشتعل دوماً بين البلدين تتمثل في بؤرتين مركزيتين: الأولى على الحدود الشرقية، حيث تطالب الصين بضم ولاية أورنتشال براديشت إليها، والتي تبلغ مساحتها 90 ألف كيلومتر مربع وتسميها الصين جنوب التبت، الأمر الذي ترفضه الهند، والبؤرة الثانية، أن الهند تطالب بإعادة الأراضي التي استولت عليها الصين في حرب 1962م على الحدود الغربية، أي في منطقة كشمير الإسلامية، وهي منطقة **الهندية الصينية الأخيرة هي منطقة إسلامية وجزء لا يتجزأ من كشمير حكمها الإسلام لقرون، وكانت ضمن ولاية جامو وكشمير إلى أن بترت منها في 2019/10/31م بقانون!** وهي منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة ولكنها ذات قيمة استراتيجية عالية، فهي أعلى هضبة في الهند وتضم وادي نهر إندوس العلوي، وتقع بين خط السيطرة الصيني الفعلي (LAC) إلى الشرق، وخط السيطرة الباكستاني (LoC) إلى الغرب، وأما من الشمال فيقع ممر كاراكوروم. **كما أن آخر مستوطنة هندية قبل ممر كاراكوروم هي (دولات بيك أولدي) وللعلم فهذه تعني حرفياً باللغة التركية «المكان الذي مات فيه الرجل العظيم والغني»، ويقال إنه يشير إلى السلطان سعيد خان حاكم اليارکند الذي جاء في حملة للفتوحات في عام 938 هجري، خريف عام 1531 ميلادي، من أجل فتح لاداخ وكشمير للإسلام، وعند عودته إلى ياركند في نهاية عام 939 هجري أصيب بمرض شديد ويقال إنه توفي في هذا المكان، فهي بلاد إسلامية** والآن تسيطر عليها الهند ضمن مناطق سيطرتها في إقليم كشمير، ذلك الإقليم الذي تتعدد جراحه، فكما تسيطر الهند على جامو ووادي كشمير ولاداخ تسيطر الصين على منطقة أكساي تشين وترانس كاراكورام تراكت، وكلها مناطق إسلامية في إقليم كشمير فيما لا تسيطر باكستان إلا فقط على منطقة أزاد كشمير وجيلجيت-بالتيستان، وهي ربما أقل من ثلث مساحة الإقليم، وتحاذي أزاد كشمير مناطق الإقليم الواقعة تحت الاحتلال الهندي فيما تحاذي أكساي تشين والبالغة مساحتها 38 ألف كيلومتر مربع، وهي منطقة شبه صحراوية قليلة السكان، الأمر الذي ترفضه الصين، بل هي تطالب بالمزيد من السيادة في إقليم كشمير، فتتركز المطالب الصينية اليوم عند الحدود الغربية على جزء من منطقة لاداخ الكشميرية المحاذية لمنطقة أكساي تشين، وكانت جزءاً من طرق تجارة الصين القديمة «طريق الحرير».

ثالثاً: منطقة لاداخ التي حصلت فيها المناوشات جلجيت المناطق الأخرى من الإقليم الواقعة تحت سيطرة الدولتين الصين والهند. وفي ظل حالة الضعف الحالية للبلاد الإسلامية، وبشكل خاص باكستان، فإن الهند تدعي بحقها في المناطق المتنازع عليها في لاداخ على اعتبار أنها جزء من إقليم جامو وكشمير، فيما ترد الصين وتدعي حقها في تلك المناطق لأنها جزء من إقليم شينجيانغ، أي تركستان الشرقية، فالبلدان يتنازعان الحقوق في هذه المناطق الإسلامية فيما تهيم باكستان على عمالتها لأمريكا ويسكت بقية المسلمين!!

رابعاً: تنظر الصين إلى منطقة لاداخ الواقعة تحت سيطرة الهند نظرة خاصة، ففضلاً عن وجود البوذيين في هذه المنطقة، فهي تحوي طريقين تجاريين قديمين يصلان إلى آسيا الوسطى، ولهذا الواقع أهمية كبيرة في استراتيجية الصين الجديدة «طريق الحرير». وعلى الرغم من توفر طرق أخرى للصين للوصول إلى آسيا الوسطى إلا أن الطريق عبر لاداخ أقصر في الوصول إلى مراكز الثقل السكاني والأسواق في آسيا الوسطى. والذي يزيد من هذا الاعتبار أيضاً أن هذه الطرق التجارية القديمة من شأنها أن تقرب كثيراً من المسافات لإيصال البضائع الصينية من مراكزها الصناعية شرقي الصين إلى شمالي باكستان في طريقها إلى ميناء جوادر على اعتبار أن هذا المشروع هو ممر اقتصادي مهم استثمرت فيه الصين عشرات مليارات الدولارات في الأعوام الأخيرة، لذلك فإن هذا النزاع لا يخلو من هذا البعد في العقلية الصينية. ولو أرادت الصين فتح النزاع الحدودي الآخر بينها وبين الهند (الحدود الشرقية) حول ولاية أورناشال برديشت لما تحققت لها فوائد «الممرات الاقتصادية» التي تسعى لها في إطار استراتيجية «طريق الحرير» التي تجنبها المرور بمناطق سيطرة البحرية الأمريكية خاصة خليج مَلَقَة. والذي يزيد من الشكوك الصينية أن الهند تنخرط في السياسة الأمريكية لكبح صعود الصين الأمور التالية

-1بعد أزمة وباء كورونا وجدت أمريكا حجة جديدة للنيل من الصين تحت ذرائع مختلفة، فواشنطن تتحدث كثيراً عن ضرورة أن تتحمل بكين المسؤولية عن انتشار الفيروس، وتجر معها دولاً أخرى من ضمنها الهند في اتجاه المطالبة بتحقيق خاصة في معهد ووهان للفيروسات، ومن جانب آخر فإن انقطاع بعض التوريدات من الصين حين ضربها الفيروس أولاً وتأثر الإنتاج في الكثير من المصانع الأوروبية والعالمية نتيجة انقطاع سلسلة توريد القطع من الصين أوجد مطالب بضرورة التخلي عن سلاسل التوريد التي تمر عبر الصين، وبسبب هذا التوجه الذي يضاف إلى جهود الرئيس الأمريكي لإعادة الشركات الأمريكية

العاملة في الصين، أو بالأحرى إخراجها من الصين، فإن بكين تشعر اليوم كما لم يكن في أي وقت مضى بأن اقتصادها قد أصبح تحت التهديد والضغط الفعليين

-2 وما يشير أيضاً إلى إنخراط الهند في السياسة الأمريكية هو محاولتها إضعاف الاقتصاد الصيني: (الجنرال فينود بهاتيا، المدير العام السابق للعمليات العسكرية في الهند، يقول للأناضول، إن الصين، وعلى الصعيد العالمي، باتت تفقد «نفوذها اعتقادا بأنها سبب وباء كورونا». وأضاف: «الشركات الصناعية تتطلع لترك الصين؛ وهذا يجبر بكين على المحاولة لتشتيت الانتباه عن أزمة كورونا». ونوه إلى أن عالم ما بعد كورونا «سيكون فرصة كبيرة للهند...» الأناضول التركية، 2020/6/9م). ويبدو أن الفرصة التي يتحدث عنها الهنود هي انتقال الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية من الصين إلى الهند. إن الصين تشاهد بأن أمريكا تقف وراء تطوير القدرات الهندية لتمكينها من مواجهة الصين، فدعمت برنامجها النووي حتى أصبحت الهند دولة نووية، وتعطيها مكانة متميزة وأولوية في العلاقات التجارية والاقتصادية، وكذلك أجبرت باكستان على تخفيف التوتر مع الهند بما يسمح للهند بتحريك قطاعات عسكرية كبيرة كانت ترابط على مدار عقود على الحدود مع باكستان وإعادة نشرها على الحدود مع الصين، وهذه السياسة ليست بالجديدة للولايات المتحدة تجاه الهند، بل ممتدة عبر سنوات طويلة، واليوم تضيف الولايات المتحدة إليها إشراك الهند في إخراج الشركات الأجنبية الكبيرة من الصين، وجعل الهند بديلاً لها، أي إشراكها في ضرب الاقتصاد الصيني.

-3 ومن الجدير ذكره أنه من الناحية العسكرية فإن الصين تمكنت من تطوير جيشها بشكل كبير، وأصبحت الدولة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة في الإنفاق العسكري بميزانية عسكرية قدرها 261 مليار دولار للعام 2019م، بل إنها تنفق ما يزيد عما تنفقه روسيا وبريطانيا وفرنسا مجتمعات. وعلى الرغم من أن الهند أصبحت في العام 2019م الدولة الثالثة بعد الصين من حيث الإنفاق العسكري بميزانية بلغت وللمرة الأولى 72 مليار دولار إلا أن قدرات جيشها لا تزال صغيرة قياساً بالقدرات العسكرية للجيش الوطني الصيني. وهذا الواقع من القدرات العسكرية للجيشين يجعل الهند تحسب ألف حساب لخوض معارك واسعة مع الصين، بخلاف ما كان عليه الواقع سنة 1962م، كل ذلك على الرغم من أن للهند أفضلية كبيرة في الأسلحة التقليدية في منطقة النزاع الأخيرة في لاداخ، خاصة وأن الكثير من قطاعات جيشها ترابط على الحدود مع باكستان، أي على مقربة من منطقة النزاع، بخلاف الصين التي لا تركز جيوشها حتى الآن في تلك المنطقة، وهذا الواقع من حيث القدرات العسكرية التقليدية لكلا البلدين في منطقة النزاع قد أكدته دراسة قامت بإعدادها جامعة هارفارد الأمريكية... عربي بوست، 2020/5/31م). لكن الملاحظ بعد تلك المناوشات أن الصين قد أخذت تحشد قوات إضافية في المنطقة وتزيد من قدراتها العسكرية في مواجهة الهند عند الحدود الغربية.

-4 وإذا كان النزاع الهندي سنة 2017م

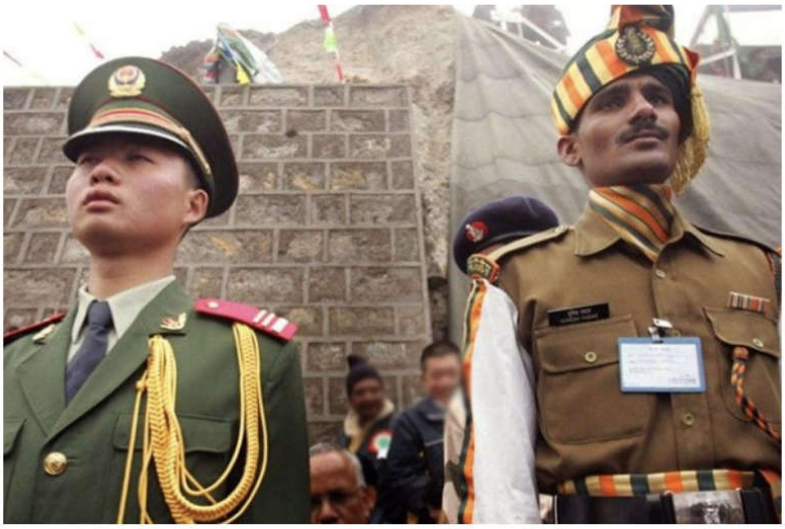

عند الحدود الشرقية قد تم نزع فتيله بلقاء جمع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي والرئيس الصيني شي جين بينغ سنة 2018م (وعقد الزعيمان أول قمة غير رسمية بينهما في ووهان في نيسان/أبريل 2018 وخلال هذا اللقاء قبل شي دعوة مودي لزيارة الهند لعقد اجتماع ثان. يورو نيوز عربي، 2019/12/9م)، **إلا أن النزاع الحالي يتزامن مع جهود أمريكية مضاعفة للنيل من الصين، الأمر الذي يخلق تعقيدات إضافية تجعل نزع فتيل النزاع أمراً أصعب. وهذه التعقيدات الجديدة التي تعمل إدارة ترامب على خلقها حول الصين مفهومة بشكل كامل في بكين، لذلك (قال الرئيس الصيني شي جين بينغ، اليوم الثلاثاء، إن «بكين ستكثف استعداداتها للقتال المسلح وستعمل على تحسين قدراتها على تنفيذ المهام العسكرية، وذلك في ظل تأثير جائحة كورونا الكبير على الأمن القومي»**. سبوتنيك الروسية، 2020/5/26م) وهذا التصريح الصيني وإن لم يقصد الهند تحديداً، إلا أن بكين التي تشعر بمخاطر كبيرة تحيط بها بعد مشاهدتها للنوايا الأمريكية لتحميلها المسؤولية عن انتشار فيروس كورونا، لذلك ربما تفكر الصين وتخطط لإظهار قدراتها العسكرية من باب ردع أي مخطط عسكري أمريكي ضدها يضم حلفاء لأمريكا في المنطقة بمن فيهم الهند. وكأنها توجه رسالة لأعدائها القريبين بعدم التعاون مع أمريكا وإلا فإن الجيش الصيني قادر على إلحاق ضرر كبير بهم. ولعل التقرير المخابراتي الذي أصدرته وزارة أمن الدولة في الصين مطلع نيسان 2020م والذي طالب بكين بالاستعداد لمواجهة عسكرية يكشف عن خطورة المخططات الأمريكية ضد الصين، ولعل القفزات في الإنفاق العسكري الهندي وبلوغها مستوى 72 مليار دولار للمرة الأولى سنة 2019م وصفقات السلاح الضخمة التي يعقدها الجيش الهندي، كل ذلك يشكل تهديداً مباشراً للصين، ويوجد القناعة لديها بأنها، أي الهند، إنما تمثل رأس حربة أمريكا ضدها، ومشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الهند في المناطق الحدودية المتنازع عليها مع الصين مقرونة مع تسارع تسلحها توجد المزيد من الهواجس في الصين بشأن مستقبل علاقاتها مع الهند.

خامساً: وأما الموقف الأمريكي من النزاع الأخير بين الهند والصين فقد كان بالتأكيد داعماً للهند، فقد انتقدت السفيرة أليس ويلز، كبيرة المسؤولين المعنيين بشؤون جنوب آسيا في الخارجية الأمريكية، التصرفات الصينية في لاداخ وربطتها باستفزازات بكين في بحر الصين الجنوبي. (NEWS 18، 2020/5/21م)، وكذلك أصدر النائب إليوت إنغل، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي بياناً قال فيه: «إنني قلق للغاية من العدوان الصيني المستمر على طول خط السيطرة الفعلية على الحدود بين الهند والصين. وتثبت الصين مرة أخرى أنها على استعداد للتنمر على جيرانها بدلا من حل النزاعات وفقا للقانون الدولي... إنني أحث الصين بقوة على احترام المعايير واستخدام الدبلوماسية والآليات القائمة لحل المسائل الحدودية مع الهند». (فورين أفيرز الأمريكية، 2020/6/1م)، هذا بالإضافة إلى أن أمريكا تحاول أن تستغل هذه الخلافات الحدودية وتوظفها لتكون ورقة رابحة في يدها ضد الصين للضغط عليها فيما يتعلق بسياستها تجاهها للحد من تغلغل نفوذها في المنطقة وتجعلها مشغولة في هذه المناوشات ولابتزازها في الحرب التجارية والتدخل في شؤون الصين. ولهذا قام رئيسها ترامب وعرض الوساطة بين الهند والصين بعد نشوب النزاع الأخير بينهما، وذلك ليتحكم في الحلول بين الطرفين لمصلحته فكتب يوم 2020/5/27م على صفحته في موقع تويتر: «أبلغنا الهند والصين بأن الولايات المتحدة جاهزة ومستعدة وقادرة على القيام بوساطة أو لعب دور الحكم في الخلاف الحدودي المشتعل حاليا بينهما». الحرة، 2020/5/27م) الأمر الذي رفضته الصين، (حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية زهاو ليجيان، إن البلدين لا يريدان «تدخل» طرف ثالث لحل خلافاتهما. الأناضول التركية، 2020/6/9م).

سادساً: ومع ذلك فلم تهدأ أمريكا بل استمر نشاطها في المنطقة التي تعتبر بالنسبة لها من أهم المناطق في العالم، وتوالت أعمالها في التصدي للصين من تحجيمها إلى احتوائها إلى محاولات مجابهتها مباشرة وغير مباشرة في بحر الصين الجنوبي. ولكن أمريكا لم تعد تستطيع القيام بحروب في كل مكان وتحافظ على نفوذها الممتد في كثير من مناطق العالم إلا بالاعتماد على قوى إقليمية ومحلية تكسبها لتعمل لصالحها، وجاءت أزمة كورونا لتفضح أمريكا في أنها ليست الدولة التي تستطيع أن تدير الأزمات التي تعصف بها بنجاح بل ظهر أنها فاشلة وعاجزة أمام فيروس! وتصاعد ذلك بعد أن تفجرت مسألة التمييز العنصري المستفحل فيها بخنق رجل شرطة أمريكي أبيض لمواطن أمريكي أسود ليعريها دولياً... هذا في الوقت الذي تشكل فيه الصين قوة كبرى إقليميا. ولذلك أصبحت أمريكا تعتمد على استخدام الدول الأخرى اعتمادا أكثر من السابق لتحقيق مصالحها والمحافظة على نفوذها... ومن ثم عملت أمريكا على إيصال عملائها في الهند إلى الحكم، حتى تكون الهند طوع بنانها، وحتى تضمن أمريكا أن تكون النتائج دائما لصالحها وسير العملاء منضبطا معها، فقد عملت بكل قواها لإيصال حزب بهاراتيا جاناتا الموالي لها إلى الحكم فوصل هذا الحزب الموالي لأمريكا لأول مرة برئاسة فاجبايي إلى الحكم في الهند عام 1998م حتى عام 2004م حيث جرت الانتخابات في هذه السنة فخسرها أمام حزب المؤتمر، وليعود من جديد ويكسبها عام 2014م وما زال في الحكم، فبدأت أمريكا تستغل الهند ضد الصين، وحتى تمكن الهند من القيام بهذا الدور قامت أمريكا بتحييد الباكستان وجعلها تبتعد عن النزاع مع الهند لتتفرغ الأخيرة في النزاع مع الصين، حتى ظهر التخاذل من حكام الباكستان إلى أبعد الحدود عندما أعلنت الهند العام الماضي يوم 2019/8/5م أن كشمير المحتلة أصبحت جزءا من الهند، وقد ذكرنا في جواب سؤال بتاريخ 2019/8/18م («لقد رأت أمريكا أن التوترات بشأن كشمير بين الهند وباكستان تؤثر في إضعاف مواجهة شبه القارة الهندية ضد الصين... وللتغلب على هذه التوترات، بدأت الولايات المتحدة بعملية التطبيع بين الهند وباكستان، وكان الهدف من التطبيع هو تحييد القوات الهندية والباكستانية من قتال بعضها بعضاً بسبب كشمير، وتوجيه الجهود نحو التعاون مع الولايات المتحدة في نهاية المطاف لتقييد صعود الصين. وكانت تظن أمريكا أن ضم كشمير للهند وضغط أمريكا على النظام في باكستان لمنعه من إرجاعها عسكرياً ونقل الموضوع للحوار سيميت القضية ويمنع النزاع العسكري بينهما كما هو حال سلطة عباس في فلسطين والدول العربية حولها دون نزاع عسكري مع دولة يهود في الوقت الذي هم فيه يحتلون ويضمون ما شاءوا من فلسطين!...»)

والتزم حكام الباكستان بذلك فصرحوا كما جاء على لسان رئيس الوزراء عمران خان إذ قال: «إن حكومته ستقوم بالرد المناسب على حكومة الهند حال شنها هجوم على الباكستان»... الأناضول 2019/8/30م) أي ليس لتحرير كشمير! وبعد نحو شهر قال («إن قائد الجيش باجوا طمأنه بأن الجيش الباكستاني مستعد لمواجهة الهند، في حال شنها هجوما على كشمير المحررة...» قناة جيو نيوز الباكستانية 2019/12/26م) أي على أزاد كشمير وليس لتحرير جامو وكشمير من سيطرة الهند!

سابعاً: وأما باكستان التي تحتفظ بعلاقات وطيدة مع الصين فإنها لا تطالب على الإطلاق بأي حقوق في منطقة أكساي تشين التي احتلتها الصين من الهند، وهي جزء من كشمير، ولا تطالب كذلك بأي حقوق في منطقة لاداخ الكشميرية الواقعة تحت السيطرة الهندية وتطالب الصين بجزء منها! وباكستان التي درجت على إظهار فرحتها بالنزاعات الهندية مع الصين على اعتبار أن الصين ستكسر أنف الهند، العدوة اللدودة لباكستان، فإنها هذه المرة قد لاذت بالصمت، وقد استغربت محطة CNN News- 2020/5/26، 18م هذا الصمت الذي شمل وسائل الإعلام الباكستانية كذلك وأنها لم تَدْلُ بدلوها في هذا النزاع على غير عادتها. وهذا لا يكون إلا بضغط أمريكي، فأمريكا تريد من الهند أن تشعر بالراحة في علاقاتها مع باكستان، ولا تشعر بأي تهديد، كأن يكون الجيش الباكستاني يتربص بها إن هي دخلت في حرب مع الصين، كل ذلك حتى تقدم الهند على نقل المزيد من جيوشها من الحدود الباكستانية إلى الحدود مع الصين، فتصبح في وضع أفضل للضغط على الصين، وتشتيت قوة الجيش الصيني بدلاً من تركيزها في منطقة بحر الصين، وهذا يضعف الصين حتى بدون حرب عندما تصبح مواردها العسكرية موزعة بين الاستعداد لمواجهة مع الهند في الجنوب الغربي، والاستعداد لمواجهة الأعداء الرئيسيين في البحار؛ البحرية الأمريكية والجيش الياباني الذي يزيد هو الآخر من حجم قوته في مواجهة الصين.

ثامناً: وبكل هذا فإن المسلمين في إقليم كشمير يشعرون بأن أراضي إقليمهم باتت موضع نزاع بين دولتين كافرتين، يريد كل منهما نهبها والسيطرة عليها، في وقت تقف فيه باكستان وباقي حكام المسلمين موقف المتفرج، بل إن باكستان قد أخذت تلاحق الجماعات المسلحة الكشميرية على أراضيها لمنعها من الإضرار بالهند، وهذا الواقع الباكستاني والنزاع الصيني الهندي يضعف المسلمين في كشمير بشكل كبير، فبعد أن كانت كشمير في مواجهة الاحتلال الهندي، وكانت مدعومة بشكل قوي من الجيش الباكستاني، فإنها اليوم تجد نفسها في مواجهة دولتين كبيرتين دون أي دعم من باكستان التي تخلي المزيد من ساحات الصراع مع الهند خضوعاً لأمريكا!!

إنه لمن المؤلم أن يكون التنازع بين الهند والصين هو على اقتسام مناطق إسلامية، وبخاصة إقليم كشمير وما حوله؛ فالهند تطالب بإعادة الأراضي التي استولت عليها الصين في حرب 1962م على الحدود الغربية، وهي منطقة أكساي تشين من منطقة كشمير الإسلامية، والصين تطالب بجزء من منطقة لاداخ الكشميرية المحاذية لمنطقة أكساي تشين، وتدعي حقها في تلك المناطق لأنها جزء من إقليم شينجيانغ، أي تركستان الشرقية الإسلامية، فالبلدان يتنازعان الحقوق في هذه المناطق الإسلامية فيما تهيم باكستان على عمالتها لأمريكا ويسكت بقية المسلمين! فحياة المسلمين في ضنك وعيشهم سقيم بما كسبت أيديهم، وصدق الله القوي العزيز ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى]... فهكذا هي باتكم أيها المسلمون: اتباع آيات الله سبحانه وحديث رسول الله ﷺ بإقامة حكم الله، الخلافة الراشدة، فهي سبيل الرشاد وطريق الجهاد، طريق العز والمنعة والوقاية من الأشرار، وصدق رسول الله ﷺ في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: «الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ» فاعتبروا يا أولي الأبصار...

30 من شوال 1441هـ

2020/06/21م

ياسين بن علي

حقوق الإنسان الشرعية

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

يتوخى الإنسان، بوصفه الفردي أو الجماعي، عند قيامه بإشباع ما جبل عليه من متطلبات تدفعه إليها غرائزه وحاجاته العضوية جلب المنفعة ودفع المضرة، أي يتوخى تحقيق المصلحة له كفرد له متطلباته الخاصة به ومستحقاته الشخصية التي لا يشاركه فيها أحد، وكفرد هو جزء من مجتمع يعيش فيه قام على علاقات تولدت بينه وبين غيره.

فالمصلحة إذن هي ما يسعى إليه الإنسان بوصفه الفردي أو الجماعي. إلاّ أنّ هذه المصلحة عرضة للتفاوت والتعارض والتضييع بحكم عيش الإنسان في مجتمع مع غيره من بني الإنسان، مما يعني التعارض بين بني الإنسان في تحديد ما يجلب من منفعة ويدفع من مضرة، وفي تعيين ما يحب ويكره؛ لذلك كان لا بدّ من جهة تعين للإنسان المصلحة، وتحدّد له، بوصفه الفردي أو الجماعي، ما يجلب من منافع ويدرأ من مفاسد.

وقد اتفقت البشرية قاطبة على وجوب وجود جهة تعيّن للإنسان المصلحة والمفسدة، والزام الناس بها، إلا أنهم اختلفوا في واقع تلك الجهة التي تعيّن المصلحة للإنسان، فمنهم من جعل العقل أو الإنسان أو الطبيعة جهة التعيين، ومنهم من جعل الشرع أو الوحي أو الله، وبعبارة أخرى فإن المتفق عليه بين البشر أنّ القانون هو الذي يعين المصلحة، والمختلف فيه بينهم هو مصدر القانون، هل هو إنساني طبيعي أم إلهي ربّاني.

والمصالح التي يُعيّنها القانون للإنسان هي ما يطلق عليها لفظ الحقوق. بناء عليه، فإنّ المراد بالحقّ هو المصلحة التي يقرها القانون للإنسان بوصفه الفردي أو الجماعي.والمصلحة لا تعتبر حقا إلا إذا أقرّها القانون، فإذا لم يقرها القانون لا تعتبر حقا وإن كانت مصلحة من وجهة نظر ما؛ لذلك، كان الأساس في تعيين الحقوق هو القانون. ولما كان القانون نابعا من مصدر ما، العقل أو الشرع، كان الأساس في تحديد صحته وبطلانه النظر في المصدر، فإن كان صحيحا صحّ ما تفرع عنه من حقوق، وإن كان باطلا بطل ما تفرع عنه.

ولما كان العقل البشري عاجزا وناقصا ومحدودا، وعرضة للتفاوت والتناقض والتأثر بالبيئة، فهو غير قادر على وضع نظام شامل متكامل يضمن للإنسان الوفاء بمتطلباته الجبلّية، ويحقّق له إشباع غرائزه وحاجاته إشباعا صحيحا متناسقا، لا إفراط فيه ولا تفريط؛ لذلك جاء الإسلام بنظام ينظم هذه العملية في تكامل وتناسق، فلم يكبت غريزة على حساب الأخرى، ولم يشبع جوعة ويترك الأخرى، بل نسّقها جميعها وأشبعها بنظام دقيق يهيئ للإنسان الهناءة والرفاه، ويحول بينه وبين الانتكاس إلى درك الحيوان بفوضوية الغرائز والطبع الحيواني.

فقد جاء الإسلام بأحكام تنظم علاقة الإنسان بخالقه، وعلاقته بنفسه، وعلاقته بغيره من بني الإنسان؛ فجاء بأحكام العقائد والعبادات، والأخلاق، والمطعومات والملبوسات، والمعاملات، والعقوبات وغير ذلك، وبيّن للإنسان المصلحة التي تجلب والمفسدة التي تدرأ، وفصّل له ما له من حقوق وما عليه.

وباستقراء النصوص الشرعية، وما جاءت به من أحكام كلية وجزئية لمعالجة مشاكل الإنسان، وتنظيم علاقاته، نجد الإسلام قد أقرّ للإنسان جملة من الحقوق، منها:

1 . حقّ الحرّية

الحرّية في واقعها هي ضدّ العبودية، والتحرّر هو التخلّص من القيود المكبلة للسيادة. لذلك، يقال عن العبد إذا انعتق من قيد عبوديته إنّه تحرر أي صار حرّا، ويقال عن البلد الذي انعتق من قيد الاستعمار إنه تحرّر. وهذا يفيد أن الحرّية حالة، صفة أو هيئة، يكون عليها الإنسان، تمكنه من ممارسة إرادته أي تحقيق سيادته.

وقد اعتبر الإسلام الحرّية حقا مستوجبا لكلّ إنسان، ونظر إليها كصفة من الصفات اللازمة له حتى تتحقق كينونته وتمارس إرادته، فجعلها أساسا من أسس الأهلية المعتبرة في صحة التكليف ببعض الأحكام الشرعية، واشترطها في جملة من الأحكام كالحج، والزكاة والولاية، كما اعتبر الإسلام العبودية مانعا يمنع الإنسان من تحقيق كينونته المطلقة وسيادته التامة لما تفرضه من أهلية ناقصة تستوجب استثناءه من التكليف ببعض الأعمال والتصرفات؛ لذلك، عالج الإسلام مشكلة الرق التي كانت موجودة في كل المجتمعات، وشرّع جملة من الأحكام تؤدي إلى عتق الأرقاء جبرا واختيارا، حتى تمكن من إنهاء الرق في المجتمع وإعادة الإنسان إلى حالته الأولى الطبيعية وهي حالة الحرّية.

2 . حقّ إشباع المتطلبات الجبلّية

لقد خلق الله الإنسان وجعل فيه جبلّة معيّنة تتمثّل فيما يطلق عليه اسم الغرائز والحاجات العضوية التي تتطلب منه الإشباع، فإذا لم تشبع على وجه صحيح أدّت إلى قلق الإنسان أو هلاكه. لذلك، اعتبر الإسلام إشباع الإنسان لهذه الغرائز والحاجات وسعيه لذلك حقا طبيعيا له؛ فشرّع من الأحكام ما يضمن إشباع ذلك إشباعا صحيحا كليا ومنظما، فشرّع الزواج لإشباع الميل الجنسي، وشرع حيازة الثروة والانتفاع بها لإشباع الميل إلى التملك، وشرع غير ذلك من الأحكام مانحا للإنسان من خلالها حقه في إشباع ما جبل عليه.

ورغم أن الإسلام قد منح للإنسان مطلق الحق في إشباع غرائزه وحاجاته، وما تفرع عنها من متطلبات، إلا أنه أكد على ضرورة توفير الحاجات الأساسية للإنسان معتبرا إياها حقا مضمونا. فلم يكتف باعتبارها حقا فقط، بل جعلها حقا مضمونا تلتزم الدولة بتأمينه لرعاياها، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين. ويتمثل هذا الحق المضمون في التزام الدولة بتوفير المسكن، والملبس، والمأكل، والتعليم، والتطبيب لكل رعاياها، وهذا يقتضي توفير فرص العمل لهم، فإذا لم يتوفر ذلك أنفقت الدولة عليهم، ويقتضي هذا أيضا إنشاء المستشفيات والمدارس المجانية وغير ذلك مما يضمن إشباع هذه الحاجات الأساسية للناس.

3 . حقّ الكرامة

إنّ الإنسان مخلوق فضله الله على كثير من خلقه، فأعزّه وشرّفه وعظّم من مكانته ورتبته في الوجود. لذلك أثبت الإسلام للإنسان حق الكرامة بما تحمله الكلمة من معان كالتشريف والاحترام. وتتمثل كرامة الإنسان في أمور خمسة هي: عقله ونفسه وعرضه وشعوره وملكه.

أمّا العقل فهو الأساس في التكريم؛ لأنّه به يتميز الإنسان عن الحيوان، وبه يميّز الإنسان الحقّ من الباطل، وبه يحقق كينونته ويحدّد سيرورته ويتكشف صيرورته. فالإنسان هو الكائن العاقل. لذلك، فقد حثّ الإسلام الإنسان على استعمال عقله، فجعل من حقه التفكير والتعبير، وفسح له المجال ليتدبر فيما يقع عليه حسه ويدركه عقله، وأوجب احترام نتاج تفكيره، وشرع من الأحكام ما يضمن له هذا الحقّ ويحفظه كوجوب الاجتهاد، وحرمة التقليد في الاعتقاد، وعدم الإكراه على الرأي، وحرمة تناول ما يؤثر في عمل العقل.

وأمّا النفس فهي الروح والجسد والدم، وقد عصم الإسلام دم الإنسان، وصان النفس البشرية من أن تزهق بغير وجه حقّ، أو تعذب أو يمثّل بها، وشرع للإنسان أن يقاتل دونها.

وأمّا العرض فهو موضع المدح والذم في الإنسان، وهو الجانب الذي يصونه الإنسان من نفسه ومن يلزمه أمره، فيحامي عنه أن ينتقص أو يثلب، وبعبارة أخرى فهو شرف الإنسان في حسبه ونسبه. وقد صان الإسلام هذا الجانب من الإنسان، فحرم الزنا، والاغتصاب، وقذف المحصنات، والطعن في الشرف، وشرع القتال دونه.

وأمّا الشعور فهو ما يجده الإنسان من مشاعر وأحاسيس في داخله، كالشعور بالمهانة أو العزة أو غير ذلك. وقد احترم الإسلام مشاعر الناس، فحرم الإيذاء المعنوي بسخرية أو احتقار أو إهانة، وحرم الغيبة، والهمز واللمز، وأمر بالتحلي باللين في القول، والتلطف، والتواضع للناس جميعا وعدم التكبر عليهم.

وأمّا الملك فهو اختصاص الإنسان بحيازة شيء، كالنقود والدار والأرض، والانتفاع به. وقد أجاز الإسلام للإنسان التملك، وعين له كيفياته، وشرع ما يحفظه له كعقوبة السارق والغاصب. وقد اعتبر الإسلام الدفاع عن الأرض دفاعا عن الكرامة، لذلك شرع قتال المعتدين المغتصبين، وأمر بجهاد المستعمرين، واعتبر الحرب من أجل استرداد الأرض المغتصبة حقا مشروعا لكل الناس.

4 . حقّ المشاركة السياسية

الإنسان من حيث هو إنسان، أو الفرد من حيث كونه يعيش في هذه الحياة هو سياسي يحبّ السياسة ويعانيها؛ لأنّه يسوس نفسه فيرعى شؤونه ويدبّرها، أو شؤون من هو مسؤول عنهم، أو شؤون أمته، ولذلك قيل عنه إنه كائن سياسي.

والسياسة من حيث واقعها عند كل البشر تكون من قبل الدولة والأمة. فالدولة تباشر هذه الرعاية وتمارسها عمليا، والأمة هي التي تحاسب بها الدولة وتراقبها. والإسلام حينما أعطى الحاكم حقّ السياسة عمليا، أعطى الأمة حقّ اختياره؛ فلا يجوز لإنسان أن يغتصب السلطة من يد الأمة، ويحكمها بالقوة والقهر، بل يتولاها إذا ولته الأمة وبايعته. لذلك فإن اختيار الحاكم الذي يحكم البلاد حق للأمة لا يفرط فيه. كما أنّ الشورى، وإقامة الأحزاب السياسية، ومحاسبة الحكام حقّ للأمة شرعه الإسلام.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info